



مداد

مركز دمشق للأبحاث والدراسات
Damascus Center For Research and Studies

الميزان التجاري السوري في ربع قرن

دراسة تحليلية لمؤشرات التجارة
الخارجية خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٦

مؤسسةٌ بحثيةٌ مستقلةٌ تأسّست عام ٢٠١٥، مقرّها مدينة دمشق، تُعنى بالسياسات العامّة والشؤون الإقليمية والدولية، وقضايا العلوم السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقانونية والعسكرية والأمنية، وذلك بالمعنى المعرفي الشامل (نظرياً، وتطبيقياً)، بالإضافة إلى عنايتها بالدراسات المستقبلية/الاستشرافية، وتركيزها على السياسات والقضايا الراهنة، ومتابعة فاعلي السياسة المحلية والإقليمية والدولية، على أساس النقد والتقييم، واستقصاء التداعيات المحتملة والبدائل والخيارات الممكنة حيالها.

جميع حقوق النشر محفوظة © ٢٠١٨

سورية - دمشق - مزة فيلات غربية - خلف بناء الاتصالات - شارع تشيلي - بناء الحلاق 85

www.dcrs.sy

info@dcrs.sy



مداد

مركز دمشق للأبحاث والدراسات

الميزان التجاري السوري في ربع قرن

دراسة تحليلية لمؤشرات التجارة الخارجية خلال الفترة 1992-2016

مركز دمشق للأبحاث والدراسات

مداد



المحتويات

3.....	الملخص التنفيذي
5.....	المقدمة
7.....	أولاً- اتجاهات التجارة الخارجية السورية على مدى 25 عاماً
16.....	ثانياً- إسهام التجارة السورية في التجارة العربية والعالمية: التركز الجغرافي
21.....	ثالثاً- هيكلية التجارة الخارجية: التركز القطاعي
31.....	رابعاً- التجارة داخل الصناعة: مؤشر «غروبل- لويد»
35.....	خامساً- الميزة التنافسية: مؤشر ميكيلي
38.....	سادساً- الانفتاح: مؤشر التبعية التجارية
42.....	سابعاً- أداء التجارة: تغطية الصادرات للواردات والميزان التجاري المعياري
46.....	ثامناً- الاكتفاء الذاتي: مؤشر اختراق المستوردات
49.....	تاسعاً- الميل إلى التصدير
52.....	عاشراً- خيارات لتصويب الاتجاه
58.....	الخاتمة
59.....	الملاحق



الملخص التنفيذي

تتعدى أهمية دراسة مؤشرات التجارة الخارجية؛ رسم صورة دقيقة عن واقع ذلك القطاع الاقتصادي، إلى تحديد تأثيره في النمو الاقتصادي لأي بلد، نظراً لدور التجارة الداعم أو المعيق للنمو وتحسين الإنتاج، فالبلد الذي يعاني من عجز في الميزان التجاري (يستورد أكثر مما يصدر) يظهر ناتجه الإجمالي المحلي بحالة قصور عن تلبية الطلب الداخلي (إجمالي الإنفاق على الاستثمار والاستهلاك في البلد)، ما يقوض فرص النمو الاقتصادي، عدا عن انكشاف الاقتصاد على الصدمات الاقتصادية الخارجية التي تصيب الدول الموردة، والتي يتم الاعتماد عليها بشكل رئيس لتلبية جزء مهم من الطلب الداخلي في الاقتصاد المحلي.

يهدف هذا البحث إلى تكوين صورة تفصيلية عن واقع التجارة الخارجية في سورية، بوساطة تطبيق مجموعة واسعة، ومتنوعة من المؤشرات الإحصائية، التي تربط بين أداء التجارة الخارجية والاقتصاد الكلي للبلد، على امتداد ربع قرن (1992-2016)، من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة، قدر المستطاع، بعيداً عن تأثير التغيرات الاقتصادية الموسمية والطارئة، ولدراسة تأثير التحرر التدريجي في الاستثمار والتجارة في الميزان التجاري، وتأثيره في النمو الاقتصادي.

خلص البحث إلى تحديد مواضع الخلل البنيوي، المتأصل، في قطاع التجارة الخارجية، والذي كان له دور سلبي في النمو الاقتصادي، إذ عانى الميزان التجاري من عجز مستمر على مدى 21 عاماً من المدة التي تستقصيها الدراسة، ما يشير إلى عدم نجاح محاولات تحرير الاقتصاد في دعم النمو الاقتصادي عبر قنوات التجارة الخارجية، تحديداً قطاع التصدير، وعجزها عن تغيير العقلية السائدة التي تحكم العمل في القطاع، والقائمة على إيجاد أسواق للمنتجات المحلية، بغض النظر عن جودتها، بدلاً من التخطيط للإنتاج بناءً على دراسات الأسواق الخارجية، لتلبية متطلبات الأذواق والجودة فيها، وهذا ما يشكل أحد أبرز المعوقات الداخلية لقطاع التصدير في سورية.

كما خُصص البحث إلى عدة نتائج، منها هشاشة التوازن في الميزان التجاري، نتيجة درجات التركيز العالية في التصدير، إذ تجاوزت نسبة صادرات النفط 70% من إجمالي الصادرات عام 2001، لينتقل التركيز بعد ذلك التاريخ إلى قطاع الأغذية والتوابل والمزروعات والحيوانات الحية مسجلاً نسبة تزيد على 50%، ما يشير إلى تدني مستوى القيم المضافة في التصدير، وتخلف



الصناعات التصديرية على مدى سنوات الدراسة، إلى جانب غياب للميزات التنافسية، في قطاعات التجارة الخارجية، وقصور الإنتاج المحلي عن تلبية الطلب الداخلي، وبالتالي ضعف مؤشر الاكتفاء الذاتي، نظراً للاعتماد على المستوردات لتلبية ربع الطلب المحلي فقط، إلى جانب الأهمية النسبية المتدنية للتجارة الخارجية السورية بالنسبة للتجارة العربية والعالمية.

توصل البحث إلى اقتراح العمل وفق مسارين متوازيين، في محاولة لمعالجة الخلل، وتصويب اتجاه التجارة الخارجية في سورية نحو دعم النمو الاقتصادي وتمكين فرص التنمية الاقتصادية عبر توفير فرص العمل والحدّ من الفقر وتحسين الدخل، يتمثل الأول بدعم الصناعات التصديرية، وفق أسس علمية، كما حددتها الاستراتيجية الوطنية للتصدير التي أقرّها مجلس الوزراء في آذار 2018، بالترافق مع المسار الثاني المتمثل باعتماد نهج التجارة القائمة على سلسلة العرض وتمكين التخصص الرأسي، بداية في مجال تجميع السيارات، وتوسيع الدائرة لتشمل تجميع الهواتف الذكية والأجهزة الطبية والأجهزة الإلكترونية الحديثة، بالاستفادة من تجارب الدول الصديقة الرائدة في هذا المجال مثل الصين.

يشار إلى أن توافر البيانات الحقيقية والدقيقة أمر شبه مستحيل أثناء دراسة التجارة الخارجية السورية، لذا فإن قيم النسب والمؤشرات في البحث تعتمد على البيانات الرسمية فقط، وتتجاهل الاقتصاد غير المنظم (اقتصاد الظل) والقيم الحقيقية للصادرات والمستوردات، والتي قد تكون مضاعفة، بأكثر من مرة عن الرسمية التي تعتمد على البيانات الجمركية، إذ يتهرب المستوردون والمصدرون، بحسب العادة، من الإعلان عن القيم والكميات الحقيقية لأنشطتهم، من أجل الالتفاف على النظام الضريبي والجمركي، ورياضياً، إن استخدام النسب يخفض من درجات الخطأ، لكون المبالغة في القيم محققة في كافة جوانب المعادلات الرياضية، أي في المستوردات والصادرات والنتائج، لذا يمكن الاعتماد على نسب تلك المكونات بشكل جيد، بأقل احتمالات الخطأ، وهذا كان معيار اختيار المؤشرات في البحث.

كلمات مفتاحية: التجارة الخارجية، الميزان التجاري، الاستيراد، التصدير، الناتج المحلي، النمو الاقتصادي، الانفتاح، التركز، الميزة التنافسية، التبعية التجارية، الاكتفاء الذاتي، التجارة الرأسية، التخصص الرأسي، سلسلة العرض.



المقدمة

تحظى التجارة الخارجية بأهمية اقتصادية كبيرة لدورها المباشر في دعم النمو الاقتصادي للبلدان، النامية والمتطورة، على حدّ سواء، لذا تهتم الدول عادة بتقييم مؤشرات الأداء التجاري، من أجل تقييم تأثيره في النمو الاقتصادي، ومحاولة إزالة العوائق أمام التجارة الدولية، واعتماد نماذج تجارية تنسجم مع المقومات الاقتصادية والبشرية والرأسمالية للبلد، لتعزيز فرص النمو والتنمية الاقتصادية.

نشط نموذج التجارة القائمة على سلسلة العرض والتخصص الرأسي في الربع الأخير من القرن الماضي، واتسع عالمياً بين الدول النامية والدول ضعيفة الدخل، ما سمح لها بأن تكون جزءاً من المصنع العالمي، محققة معدلات مهمة للحدّ من الفقر والنمو الاقتصادي، وتوطين التكنولوجيا، وتوسيع سلاسل القيمة المضافة لديها، الأمر الذي دفع إلى دراسة إمكانية تطبيق هذا النموذج على سورية، في سياق خاص، باتجاه معالجة الخلل البنيوي والتوازن الهش في قطاع التجارة الخارجية، على مدى مراحل طويلة، وعدم قدرة نماذج التحرر الاقتصادي (التجاري والاستثماري على وجه التحديد) على معالجة نقاط الضعف في الصناعات التصديرية، لتحسين أداء التجارة الخارجية، بل يلاحظ العكس من ذلك، إذ زادت هشاشة التوازن، ذلك بسبب انتقال التركيز القطاعي من النفط إلى الأغذية والمزروعات والحيوانات الحية، دون إحراز أي تقدم في تكنولوجيا التصنيع، وفي مخرجات القطاع الصناعي، بالترافق مع ازدياد درجات التبعية الاقتصادية، وانخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي، وقصور الناتج عن تلبية الطلب الداخلي، مع حالة عجز تجاري امتدت على مدى 21 عاماً من أصل 25 عاماً التي غطتها الدراسة.

إن المستقبل الاقتصادي في سورية مرتبط بنجاح نموذج التنمية الاقتصادية (كجزء من التنمية الشاملة)، لذا فإن التخطيط الدقيق للتجارة الخارجية ودورها في دعم النمو وتأسيس ركائز التنمية؛ أمر مهم جداً، من أجل استثمار كافة الطاقات الكامنة في البلد، لذا تحاول الدراسة إلقاء نظرة سريعة على أبرز مؤشرات التجارة الخارجية السورية على مدى ربع قرن (1992-2016) في محاولة لتكوين صورة عامة على نقاط الخلل والضعف والتهديدات، بما يمهد لاقتراح نموذج لتصويب الاتجاه، يفترض أن يكون خياراً مناسباً قياساً إلى الإمكانيات والظروف، يقوم على اعتماد خطين متوازيين، الأول يتمثل بتفعيل قطاع التصدير وتطويره بعد معالجة الخلل الذي يعوقه، والثاني، اعتماد نهج التجارة القائمة على سلسلة العرض، عبر تمكين تجربة تجميع السيارات،



وتوسيعها لتشمل الهواتف الذكية والأجهزة الطبية والأجهزة الإلكترونية الدقيقة، بالتعاون مع الدول الصديقة الرائدة في هذا المجال كالصين.



أولاً- اتجاهات التجارة الخارجية السورية على مدى 25 عاماً

تعدّ التجارة الدولية مسهماً رئيساً في النمو الاقتصادي والحدّ من الفقر، كما يرتبط الأداء التجاري بمجموعة من عوامل بيئة الأعمال التي ترتبط أيضاً بالنمو، ومن ثم، فإن تقييم الأداء التجاري لبلد ما؛ يقيّم درجة استعداده للنمو¹.

يرتبط الأداء التجاري بالنمو الاقتصادي بوساطة العلاقة بين الميزان التجاري (يسمى أيضاً صافي الصادرات) والنتاج الإجمالي المحلي (Gross Domestic Product)، الذي يقاس النمو الاقتصادي؛ بمعدل تغيره من عام لآخر².

كما أنه كثيراً ما ينظر إلى تكامل البلدان على مستوى الاقتصاد العالمي؛ على أنه عامل محدد، ومهم، للاختلافات في الدخل والنمو بين البلدان، وقد حدّدت النظرية الاقتصادية القنوات المعروفة التي يمكن أن يكون للتجارة تأثير بسببها في النمو، وبشكل أكثر تحديداً، يعتقد أن التجارة تعزّز التخصيص الفعّال للموارد، وتسمح لدولة ما بتحقيق وفورات في الحجم والنطاق، وتسهّل نشر المعرفة، وتعزز التقدم التكنولوجي، وتشجع المنافسة في الأسواق المحلية والدولية التي تؤدي إلى تحسين عمليات الإنتاج وتطوير منتجات جديدة³.

إن تأثير السياسة التجارية في الدخل والنمو أمر مثير للجدل، فمن ناحية، يرجح أن يؤدي خفض الحواجز التجارية إلى تعزيز التجارة الدولية عن طريق تقليل تكاليف المعاملات، وهذا بدوره

¹ "A Guide To Trade Data Analysis", *The World Bank's International Trade Department*, P 1.

http://siteresources.worldbank.org/INTRANETTRADE/Resources/Pubs/Guide_To_Trade_Data_Analysis.pdf

² يحسب الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بطريقة الإنفاق بالصيغة الرياضية الآتية:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

بحسبان (Y) ترمز لإجمالي الناتج المحلي GDP، و(C) هي إجمالي الإنفاق الخاص على الاستهلاك، و(I) هي إجمالي الإنفاق الخاص على الاستثمار، و(G) هي إجمالي الإنفاق الحكومي، على الاستهلاك والاستثمار، و(X) هي إجمالي قيمة الصادرات، و(M) تمثل إجمالي قيمة الواردات، لذا، عندما تكون الصادرات أكبر من الواردات، بمعنى وجود أو تحقيق فائض في الميزان التجاري، فإنه يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، والعكس صحيح؛ إن العجز التجاري يؤثر سلباً في قيمة الناتج، وبالتالي في معدل النمو الاقتصادي.

³ Matthias Busse and Jens Königer, "Trade and Economic Growth: A Re-examination of the Empirical Evidence", *Hamburg Institute of International Economics (HWWI)*, 2012, Paper 123, P 2.

http://www.hwwi.org/uploads/tx_wilpubdb/HWWI_Research_Paper-123_Trade-and-Growth.pdf



يمكن أن يعزّز معدلات النمو الاقتصادي، وبالمثل، يمكن القول إن البلدان النامية أو اقتصادات الأسواق الناشئة الأكثر انفتاحاً على بقية العالم لديها قدرة أكبر على استيعاب التكنولوجيات المتقدمة في الدول الأكثر تقدماً، ومن ناحية أخرى، قيل إن بعض أشكال الحماية، مثل حماية صناعة الناشئة، يمكن أن تكون مفيدة للتنمية الاقتصادية⁴.

بناءً على ما سبق، تبرز أهمية تحليل التجارة الخارجية، لإلقاء نظرة دقيقة على أحد مكونات النمو الاقتصادي المهمة في البلد، وتقييم دورها في التنمية الاقتصادية، لمعرفة نقاط الضعف والخلل، والبحث عن الفرص ونقاط القوة، بغية اقتراح نموذج لما يجب أن يكون عليه الحال، قياساً إلى الإمكانيات المتاحة وغير المستغلة، بغية تعزيز النمو الاقتصادي المدعوم بقطاع التجارة الخارجية، ولإتاحة دقة أكبر في تحليل التجارة الخارجية في سورية، تم تحديد مدة زمنية طويلة نسبياً، تمتد على مدى 25 عاماً من العام 1992 حتى العام 2016، بحيث تظهر تأثيرات الصدمات والتقلبات البنيوية في الاقتصاد، بدلاً من التغيرات الموسمية التي تعطي نتائج أقل دقة لدى اختيار مدة زمنية قصيرة.

يمكن تقسيم مسار التجارة الخارجية في سورية إلى أربع مراحل تاريخية، طوال المدة المدروسة (1992-2016)، إذ تبدأ المرحلة الأولى مع بداية النصف الثاني من العام 1991، بعد صدور التعليمات التنفيذية لمرسوم الاستثمار رقم 10/، وتمتد حتى العام 1999، حين تم فسح المجال أمام المزيد من الحرية الاقتصادية قياساً بالوضع السابق، لكنها شهدت عجزاً في الميزان التجاري، بحسب البيانات الرسمية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، وذلك على مدار ثمان سنوات، بوسطي 1.74% من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية بحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء)، مع تباين في النسبة بين 0.5% و4.26%.

تمتد المرحلة الثانية من العام 2000 حتى 2005، حين تم إصدار مئات المراسيم والقرارات لتطوير بيئة الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار، وقد شهد الميزان التجاري السوري فائضاً مهماً، من العام 2000 وحتى 2003، بلغت نسبته بشكل وسطي 3.64% من إجمالي الناتج المحلي، وذلك إثر التوسع في إجراءات الإصلاح الاقتصادي، وتوسيع مساحة العمل للقطاع الخاص، وتوفير المرونة في التجارة الخارجية، إذ تم «إعفاء الصادرات من الرسوم والضرائب كلّها بموجب المرسوم

⁴ المرجع السابق، ص 2.



التشريعي رقم 15/ عام 2001، وفي العام 2003 جرى فك الارتباط بين الاستيراد والتصدير الذي كان لا يسمح بالاستيراد إلا بعد الحصول على القطع الأجنبي المخصص للتصدير، إما من عملية تصدير يقوم بها المستورد شخصياً، أو من تنازل من مصدر آخر، بحيث أصبح بالإمكان الاستيراد بالاعتماد على الحسابات المصرفية للمستورد⁵، لكن الميزان التجاري عانى عجزاً عام 2004 لزيادة معدل نمو الاستيراد عن نمو التصدير، وبدء تراجع الصادرات النفطية.

وتمتد المرحلة الثالثة من العام 2006 حتى 2011، بالترافق مع الخطة الخمسية العاشرة، بعد اعتماد نهج اقتصاد السوق الاجتماعي بعد المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث في حزيران 2005، والانخفاض الحاد في صادرات النفط، إذ أقرت الخطة بما وصفته «هشاشة التوازن» في الميزان التجاري بين 1997 وحتى 2004، مبينة أن ذلك كان «نتيجة اعتماد على عائدات تصدير النفط الخام بالدرجة الأولى»⁶، ومن الاختلالات أيضاً «لا تعكس قيمة الصادرات قدرة الجهاز الإنتاجي - إضافة إلى - خلل في هيكل الصادرات حيث تمثل صادرات النفط وحدها 70% من إجمالي الصادرات، واختلال هيكل المستوردات، حيث تشكل المستوردات من السلع الوسيطة 57% من إجمالي المستوردات بين 1990 و2003»⁷.

وشهدت المرحلة الثالثة عجزاً في الميزان التجاري، بدأ بنسبة 1.52% من إجمالي الناتج المحلي عام 2011، ووصل 14.14% عام 2011، كما تجاوزت نسبته 8% عامي 2009 و2010.

أخيراً، تمتد المرحلة الرابعة من العام 2012 حتى 2016، وهي مرحلة الحرب على سورية، والتي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في العجز التجاري، وصلت إلى نحو 39% من إجمالي الناتج المحلي.

يتضح من بيانات التجارة الخارجية، لكميات الاستيراد والتصدير من العام 1992 وحتى 2016؛ زيادة كميات السلع المصدرة على المستوردة طيلة المرحلة الأولى (1992-1999)، إلا أن الميزان التجاري كان يشهد عجزاً، بسبب زيادة وسطي سعر الكيلوغرام الواحد من المستوردات، على وسطي سعر الكيلوغرام الواحد من الصادرات، وهذا يحدث نتيجة تخلف وطبيعة الصادرات

⁵ عبد الرؤوف رهبان، "الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 29، العدد 4+3، 2013، ص 529.

⁶ ملخص الخطة الخمسية العاشرة، الموقع الرسمي لمجلس الشعب السوري، ص 11.

⁷ <http://www.parliament.gov.sy/SD08/msf/1431585058.pdf>

المرجع السابق.



(نسبة كبيرة للمواد الأولية...)، إذ بلغ وسطي هذه المرحلة لسعر كيلو المستوردات 8.83 ليرة سورية، مقابل 1.81 ليرة سورية للصادرات، أي بزيادة نحو 389%.

اختلف واقع التجارة الخارجية جذرياً طوال المرحلة الثانية (2000-2005) إثر السياسات الإصلاحية في المجال الاقتصادي، إذ تضاعفت كمية الصادرات، وبلغ الوسطي السنوي لكميات الصادرات خلال هذه المرحلة 11.62 ألف طن، بزيادة بنحو 107% عن الوسطي السنوي للمرحلة الأولى حيث بلغ 5.62 ألف طن، مقابل زيادة أقل بكثير في كميات المستوردات، حيث سجل الوسطي السنوي في المرحلة الثانية نحو 24.21 ألف طن، بزيادة نحو 11.42% عن الوسطي السنوي في المرحلة الأولى حيث بلغ 21.76 ألف طن.

في المقابل، ارتفع وسطي سعر الكيلو المصدر طيلة المرحلة الثانية، بشكل كبير، إذ بلغ وسطي المرحلة 13.1 ليرة سورية، بزيادة نسبتها 627% مقارنة بوسطي المرحلة الأولى إذ بلغ 1.81 ليرة، إلا أن وسطي سعر الكيلو المستورد ارتفع أيضاً إلى نحو 25.1 ليرة سورية، أي بزيادة نحو 184% عن وسطي الكيلو طوال المرحلة الأولى إذ بلغ 8.83 ليرة سورية، أي أن التحسن الأكبر كان في سعر الصادرات، كنسب مئوية، ولما ترافق هذا التحسن مع زيادة ملموسة في كميات السلع المصدرة عن المستوردة طيلة المدّة الواقعة بين 2000-2003؛ شهد الميزان التجاري فائضاً، في حين عاد ليسجل عجزاً حينما اقتربت كمية الصادرات من المستوردات عام 2004، وتعمّق العجز مع زيادة كميات المستوردات عن الصادرات في العام 2005، وهي الحالة التي سوف تنسحب على السنوات القادمة بعد 2006.

يلاحظ في المرحلة الثالثة (2006-2011) انخفاض كبير في الفارق بين وسطي ثمن الكيلو المصدر والمستورد، إذ زاد وسطي سعر الكيلو المستورد بنحو 2.5%، عن المصدر، مقارنة بنحو 91% طيلة المرحلة الثانية، حيث بلغ وسطي كيلو الصادرات 31.3 ليرة سورية في المرحلة الثالثة، بزيادة 139% عن وسطي المرحلة الثانية، بينما بلغ وسطي كيلو المستورد 32.1 ليرة سورية في المرحلة الثالثة، بزيادة 28% عن المرحلة الثانية، إلا أن الزيادة المطردة في كمية المستوردات عن الصادرات عمّقت عجز الميزان التجاري.

أما في المرحلة الرابعة (2012-2016) وهي مدة الحرب، فقد انخفض الوسطي السنوي لكمية الصادرات بنسبة 73.2%، إذ بلغ الوسطي السنوي للكمية المصدرة نحو 4.9 ألف طن، في



المرحلة الرابعة، مقارنة بنحو 18.2 ألف طن خلال المرحلة الثالثة، في المقابل، انخفض الوسطي السنوي للكمية المستوردة بنسبة 48.6%، إذ بلغ 12.1 ألف طن في المرحلة الرابعة، بينما كان 23.5 ألف طن في المرحلة الثالثة.

وشهدت مرحلة الحرب تبايناً في مستوى الأسعار للصادرات والمستوردات، ترافق ذلك مع عجز مطّرد في الميزان التجاري، علماً بأن الازدياد في سعر الصادرات يعود إلى التضخم بصورة رئيسة، في جميع المراحل السابقة للمدة المدروسة، ويبين الجدول رقم (1) كميات وقيم المستوردات والصادرات طوال المدّة الواقعة بين 1992 و2016، وتوضح الأشكال البيانية (1-2-3-4 المدرجة في الملاحق) الاتجاه التاريخي لقيم وكميات المستوردات والصادرات والميزان التجاري، في حين يبين الجدول رقم (2) العلاقات بين وسطي أسعار كيلو الصادرات والمستوردات، والتي يوضحها الشكل البياني رقم (5) المدرج في الملاحق.

هذا، ولإعطاء صورة أوضح عن الاتجاهات التاريخية لقيم الصادرات والمستوردات، في محاولة لاستبعاد تأثير تغير سعر الصرف، تم احتساب الوسطي المتحرك لثلاث سنوات طويلة المدّة المدروسة، للقيم بالدولار الأمريكي، وهذا ما يبينه الجدول رقم (3)، ويوضحه الشكل البياني رقم (6) المدرج في الملاحق.

الجدول رقم (1): قيم وكميات المستوردات والصادرات، 2016-1992

كميات الصادرات- التصدير	الكميات بالآلاف الأطنان		الميزان التجاري	القيم بالمليون ليرة سورية		العام
	التصدير	الاستيراد		الاستيراد	التصدير	
15,201	19,813	4,612	-4,458	39,178	34,720	1992
15,372	21,142	5,770	-11,151	46,469	35,318	1993
15,318	20,784	5,466	-21,556	61,374	39,818	1994
17,753	22,689	4,936	-8,294	52,856	44,562	1995
16,502	22,197	5,695	-15,498	60,385	44,887	1996
16,763	23,318	6,555	-1,258	45,211	43,953	1997
17,095	22,531	5,436	-11,282	43,725	32,443	1998



15,148	21,631	6,483	-4,130	43,010	38,880	1999
13,397	21,096	7,699	28,655	187,535	216,190	2000
18,726	27,564	8,838	22,405	220,744	243,149	2001
20,648	31,305	10,657	65,799	235,754	301,553	2002
15,655	26,275	10,620	28,271	236,768	265,039	2003
7,580	20,384	12,804	-42,840	389,006	346,166	2004
-480	18,635	19,115	-78,069	502,369	424,300	2005
3,272	22,477	19,205	-26,312	531,324	505,012	2006
-4,123	17,801	21,925	-105,523	684,557	579,034	2007
-5,144	19,828	24,972	-131,621	839,419	707,798	2008
-9,883	16,579	26,462	-225,886	714,216	488,330	2009
-5,164	18,769	23,933	-243,145	812,209	569,064	2010
-11,168	13,534	24,702	-459,821	964,928	505,107	2011
-11,250	5,685	16,935	-597,825	794,277	196,452	2012
-3,405	8,612	12,017	-770,029	944,962	174,933	2013
-7,165	5,019	12,184	-1,387,087	1,562,846	175,759	2014
-6,040	3,928	9,968	-1,287,275	1,497,340	210,065	2015
-8,180	1,134	9,313	-1,909,953	2,238,472	328,519	2016

مصدر البيانات: المجموعات الإحصائية التي يصدرها المكتب المركزي للإحصاء



الجدول رقم (2): وسطي أسعار كيلو الصادرات والمستوردات، 2016-1992

نسبة ثمن الكيلو المستورد إلى المصدر	وسطي ثمن الكيلو المستورد (ل.س)	وسطي ثمن الكيلو المصدر (ل.س)	العام
%4.85	8.49	1.75	1992
%4.82	8.05	1.67	1993
%5.86	11.23	1.92	1994
%5.45	10.71	1.96	1995
%5.24	10.60	2.02	1996
%3.66	6.90	1.88	1997
%5.59	8.04	1.44	1998
%3.69	6.63	1.80	1999
%2.38	24.36	10.25	2000
%2.83	24.98	8.82	2001
%2.30	22.12	9.63	2002
%2.21	22.29	10.09	2003
%1.79	30.38	16.98	2004
%1.15	26.28	22.77	2005
%1.23	27.67	22.47	2006
%0.96	31.22	32.53	2007
%0.94	33.61	35.70	2008
%0.92	26.99	29.45	2009
%1.12	33.94	30.32	2010
%1.05	39.06	37.32	2011



%1.36	46.90	34.56	2012
%3.87	78.64	20.31	2013
%3.66	128.27	35.02	2014
%2.81	150.22	53.48	2015
%0.83	240.35	289.77	2016

مصدر البيانات: حسابات الباحث بناءً على المجموعات الإحصائية التي يصدرها مكتب الإحصاء

الجدول رقم (3): الوسطي المتحرك لثلاث سنوات للصادرات والمستوردات والميزان التجاري، 1992-2016

الوسطي المتحرك لثلاث سنوات			الأرقام بالمليون دولار أمريكي			
الميزان التجاري	المستوردات	الصادرات	الميزان التجاري	المستوردات	الصادرات	العام
			-105	922	817	1992
-292	1,153	862	-262	1,093	831	1993
-322	1,260	939	-507	1,444	937	1994
-355	1,365	1,011	-195	1,244	1,049	1995
-195	1,222	1,028	-361	1,408	1,046	1996
-211	1,123	912	-28	1,016	988	1997
-120	963	843	-244	944	701	1998
95	1,975	2,070	-89	929	840	1999
325	3,126	3,451	619	4,050	4,669	2000
780	4,339	5,119	446	4,397	4,844	2001
756	4,518	5,275	1,275	4,569	5,844	2002
334	5,537	5,871	548	4,589	5,136	2003
-578	7,149	6,571	-821	7,452	6,632	2004



-930	9,026	8,096	-1,462	9,408	7,946	2005
-1,359	11,106	9,746	-506	10,218	9,712	2006
-1,816	13,987	12,171	-2,110	13,691	11,581	2007
-3,259	15,679	12,420	-2,831	18,052	15,221	2008
-4,299	16,938	12,639	-4,837	15,294	10,457	2009
-6,044	16,563	10,519	-5,229	17,467	12,238	2,010
-7,935	16,531	8,596	-9,370	19,871	10,501	2,011
-8,526	13,574	5,049	-9,205	12,255	3,050	2012
-7,780	9,632	1,852	-7,002	8,597	1,595	2013
-6,299	7,395	1,096	-7,133	8,043	910	2014
-5,346	6,150	804	-4,762	5,545	783	2015
-4,338	5,072	734	-4,143	4,861	718	2016

مصدر البيانات: حسابات الباحث بناءً على المجموعات الإحصائية التي يصدرها مكتب الإحصاء



ثانياً- إسهام التجارة السورية في التجارة العربية والعالمية: التركز الجغرافي

لا تحظى التجارة الخارجية السورية بأهمية نسبية في التجارة العالمية، ولا في التجارة العربية، نظراً لإسهامها المتواضع جداً، وعدم استفادتها من تراجع الأداء الاقتصادي العالمي مع الأزمة المالية العالمية 2008، بسبب توسيع حصتها في التجارة العربية والعالمية، تحديداً تأثر سورية بالأزمة كان محدوداً جداً بسبب ضعف الاندماج في الاقتصاد العالمي.

كما أنه بشكل عام، تكشف البيانات الإحصائية للتجارة الخارجية السورية والعربية والعالمية طوال المدّة الواقعة بين (2001-2010) عن استقرارٍ نسبيّ في إسهام التجارة الخارجية السورية في إجمالي التجارة الخارجية العربية، عند نسبة 1.7%، وسطيّاً، مع هامش تحرك بين 20% فوق الوسطي، و7% دونه، مع تفوق لإسهام المستوردات السورية كنسبة من إجمالي المستوردات العربية، على إسهام الصادرات، إذ بلغ وسطي إسهام المستوردات السورية في المستوردات العربية 2%، مقابل 1.44% للصادرات، وذلك طوال المدّة الواقعة بين (2001-2010).

بلغ وسطي إسهام التجارة الخارجية السورية في إجمالي التجارة الخارجية لدول العالم نحو 0.07%، طوال المدّة الواقعة بين (2001-2010)، إذ بلغ وسطي إسهام المستوردات السورية في العالمية نحو 0.074%، مقابل 0.065% للصادرات، مع تفوق للمستوردات أيضاً.

انخفض إسهام التجارة الخارجية السورية في التجارة العربية بنحو 69% طوال مدة الحرب (2011-2016) عما كانت عليه طوال المدّة السابقة (2001-2010)، وذلك على أساس وسطي كل فترة، وانخفض إسهامها في التجارة العالمية أيضاً بنحو 59%، إذ انخفض وسطي إسهام التجارة الخارجية السورية في العربية إلى نحو 0.5%، وذلك بانخفاض وسطي إسهام المستوردات السورية في العربية إلى نحو 0.9%، والصادرات إلى نحو 0.22%، طيلة سنوات الحرب ضمن سلسلة الدراسة، في حين انخفض وسطي إسهام التجارة الخارجية السورية في العالمية طيلة المدّة الواقعة بين (2011-2016) إلى نحو 0.03%، مع انخفاض وسطي إسهام المستوردات السورية في العالمية إلى 0.45%، والصادرات إلى نحو 0.013%، مقارنة بوسطيات المدّة الواقعة بين (2001-2010)، وذلك بفعل تداعيات الحرب على الاقتصاد السوري بشكل عام، وعلى قطاع التجارة الخارجية بشكل خاص، بالإضافة إلى الحصار والعقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية أحادية الجانب.



يبين الجدول رقم (4) تفاصيل إسهام التجارة الخارجية السورية والصادرات والمستوردات في العربية والعالمية، إضافة إلى إسهام العربية في العالمية طيلة المدّة الواقعة بين (2001-2016) مع صعوبة تأمين بيانات دقيقة للمدة قبل 2001، لعدم توافرها من مصدر واحد، وسط تباين في الأرقام أحياناً بين مصدر وآخر، لذا اقتصرّت الدراسة على المدّة الواقعة بين (2001-2016) في مجال الإسهام النسبي للتجارة، إقليمياً وعالمياً، بعد توحيد القيم بالدولار الأمريكي، وفق وسطي أسعار الصرف الرسمية في سورية، والمعلنة بالدولار للبيانات العربية والعالمية في إحصائيات البنك الدولي.

الجدول رقم (4): إسهامات التجارة الخارجية السورية في التجارة العربية والعالمية، 2001-2016

العام	الصادرات السورية إلى العالم	المستوردات السورية إلى العالم	تجارة سورية إلى العالم	الصادرات السورية إلى العربية	المستوردات السورية إلى العربية	التجارة السورية إلى العربية	الصادرات العربية إلى العالمية	المستوردات العربية إلى العالمية	التجارة العربية إلى العالمية
2001	%0.06	%0.06	%0.06	%1.81	%2.00	%1.89	%3.49	%2.86	%3.18
2002	%0.07	%0.06	%0.06	%2.10	%1.95	%2.03	%3.46	%2.94	%3.20
2003	%0.05	%0.05	%0.05	%1.47	%1.70	%1.57	%3.73	%2.91	%3.32
2004	%0.06	%0.07	%0.06	%1.43	%2.15	%1.74	%4.08	%3.09	%3.59
2005	%0.06	%0.07	%0.07	%1.27	%2.22	%1.65	%4.85	%3.34	%4.10
2006	%0.07	%0.07	%0.07	%1.27	%2.03	%1.57	%5.13	%3.46	%4.31
2007	%0.07	%0.08	%0.07	%1.30	%2.08	%1.63	%5.14	%3.89	%4.53
2008	%0.08	%0.09	%0.09	%1.28	%2.13	%1.63	%6.04	%4.39	%5.22
2009	%0.07	%0.10	%0.08	%1.26	%2.01	%1.62	%5.25	%4.90	%5.08
2010	%0.06	%0.09	%0.08	%1.19	%2.04	%1.58	%5.42	%4.64	%5.03
2011	%0.047	%0.091	%0.068	%0.77	%2.02	%1.30	%6.06	%4.50	%5.29
2012	%0.013	%0.055	%0.034	%0.20	%1.11	%0.58	%6.74	%4.99	%5.88
2013	%0.007	%0.038	%0.022	%0.10	%0.72	%0.38	%6.49	%5.22	%5.86
2014	%0.004	%0.034	%0.019	%0.06	%0.64	%0.33	%6.03	%5.38	%5.71



%5.29	%5.65	%4.94	%0.28	%0.47	%0.07	%0.015	%0.027	%0.004	2015
%5.04	%5.43	%4.66	%0.27	%0.44	%0.07	%0.014	%0.024	%0.003	2016

المصدر: حسابات الباحث بناءً على إحصائيات البنك الدولي وبيانات المكتب المركزي للإحصاء

هذا ويبين الجدول رقم (5) أبرز الشركاء التجاريين لسورية في العام 2016، مع نسبة إسهام كل دولة في التجارة الخارجية السورية، في حين يبين الجدول رقم (6) أبرز وجهات التصدير في العام 2016، وهذا ما يكشف عن إشكالية تركيز جغرافي خطيرة، إذ إن أكثر من 60.2% من الصادرات تذهب لخمسة دول فقط، ما يعني أن حصول أي اختلاف في ظروف وشروط وواقع التجارة مع أحد تلك الدول يعني خسارة نسبة مهمة ومؤثرة في قطاع الصادرات السوري.

الجدول رقم (5): أبرز الشركاء التجاريين عام 2016

أبرز الشركاء التجاريين عام 2016		
النسبة من الإجمالي	البلدان	الترتيب
%8.18	الصين	1
%6.27	لبنان	2
%5.99	روسيا الاتحادية	3
%4.32	العراق	4
%3.96	مصر	5
%3.46	الإمارات العربية المتحدة	6
%3.44	السعودية	7
%2.91	أوكرانيا	8
%2.71	تركيا	9
%2.10	البرازيل	10
%2.09	الهند	11



12	إيران	%2.01
13	إيطاليا	%1.78
14	رومانيا	%1.57
15	كوريا الجنوبية	%1.47

المصدر: حسابات الباحث بناءً على المجموعة الإحصائية (2017) التي أصدرها مكتب الإحصاء

الجدول رقم (6): أبرز وجهات التصدير في العام 2016، القيمة بآلاف الليرات السورية

الترتيب	البلدان	قيمة الصادرات	النسبة من الإجمالي
1	لبنان	58,914,735	%17.93
2	العراق	48,771,060	%14.85
3	السعودية	38,086,208	%11.59
4	تركيا	26,881,665	%8.18
5	مصر	25,352,218	%7.72
6	الأردن	20,015,477	%6.09
7	الإمارات العربية المتحدة	17,317,261	%5.27
8	إسبانيا	16,084,957	%4.90
9	الهند	8,926,437	%2.72
10	ألمانيا الاتحادية	4,402,681	%1.34
11	إيطاليا	2,204,526	%0.67
12	روسيا الاتحادية	2,081,265	%0.63
13	إيران	875,281	%0.27
14	الصين	856,504	%0.26



0.22%	710,626	الولايات المتحدة الأمريكية	15
-------	---------	----------------------------	----

مصدر البيانات: حسابات الباحث بناءً على المجموعة الإحصائية (2017)



ثالثاً- هيكلية التجارة الخارجية: التركز القطاعي

تعاني التجارة الخارجية في سورية من خلل هيكلي واضح، وذلك بحسب المؤشرات المستخدمة في التحليل؛ يتمثل أساساً في درجة التركز العالية في القطاعات، في جانبي التصدير والاستيراد، لكن المشكلة تبرز بشكل أكبر في جانب التصدير، القائم بصورة رئيسة على المواد الخام والصناعات الاستخراجية بما فيها النفط، كمكون رئيس.

يتقاطع ذلك الأمر مع دراسات سابقة حول التجارة الخارجية في سورية، التي بينت أن تجارة سورية الخارجية «تعاني هي الأخرى من خلل واضح، فتتميز التجارة الخارجية بتركز سلعي في جانب الصادرات يناظره تركيز سلعي في جانب المستوردات، وسلع أولية (زراعية أو استخراجية) في جانب الصادرات مقابل مدى واسع من المستوردات الاستهلاكية والاستثمارية، وقد جعل ذلك الاقتصاد الداخلي تابعا للمؤثرات والمتغيرات العالمية المتعلقة بالطلب على أو العرض من هذه السلع، وجاءت الآثار المتبادلة بين هيكل الإنتاج والصادرات مؤكدة أن استجابة الصادرات للمتغير النفطي، وبما يؤكد أهمية القطاع الاستخراجي وبروز قطاع النفط كقطاع ذي أهمية خاصة في النشاط الاقتصادي»⁸.

تكشف البيانات الإحصائية للتجارة الخارجية في سورية⁹ طوال مدة الدراسة (1992-2016) تركز الصادرات بصورة أساسية في قطاع النفط، إذ شكّل نسبة بين 52% و64% من إجمالي قيمة الصادرات في المرحلة الأولى (1992-1999)، لترتفع النسبة بشكل ملحوظ بعد ذلك، مسجلة 75% عام 2001، ومن ثم تراوحت بين 67.7% و89.96% في المرحلة الثانية (2000-2005).

شهدت المرحلة الثالثة (2006-2011) انخفاضاً ملموساً في تصدير النفط، وذلك دون مستوى 51%، علماً أنّ نسبة صادراته إلى إجمالي الصادرات السورية انخفضت دون مستوى 38% عام 2009، ومن ثم تعمّق الانخفاض، بشكل أكبر في المرحلة الرابعة (2012-2016) بسبب الحرب على سورية وتداعياتها على قطاع النفط، لتسجل النسبة 21.7% عام 2012، منخفضة

⁸ عبد الهادي الرفاعي، محمد عكروش، هناء يحيى سيد أحمد، "دراسة الآثار الاقتصادية المتبادلة بين قطاع التجارة الخارجية وقطاعات الاقتصاد الأخرى"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 27، العدد 2، 2005، ص 176-178-179-180-181.

⁹ المنشورة على الموقع الرسمي للمكتب المركزي للإحصاء لما بعد العام 2001، والمستخدم في المرجع السابق بناءً على بيانات رسمية بين 1992 و2001.



دون مستوى 6% بعده، مقابل تحسن ملموس في صادرات الأغذية والحيوانات، إذ ارتفعت نسبتها إلى إجمالي الصادرات من نحو 16% عام 2011 إلى 27.6% عام 2012، وصولاً إلى نحو 44% عام 2016، ما يعني أن وجود مخاطر كبيرة في قطاع التصدير ناجمة عن التركيز السلعي الكبير، تحديداً في المواد الزراعية، المرتبطة بظروف الطقس بشكل رئيس، ما يجعل حدوث اضطرابات مناخية كالأمطار والسيول المتأخرة في أي عام؛ تهديداً كبيراً لقطاع التصدير السوري نظراً لخسارة مؤثر في الإنتاج الزراعي الذي يحظى بأعلى نسبة من إجمالي الصادرات، وبين الجدول رقم (7) نسب الصادرات والمستوردات بحسب قطاعات رئيسة (الزراعة-الصناعة-النفط) إلى الإجمالي، وهناك مواد أخرى لم ترد فيه، في حين تبين الجداول من 1 حتى 14 (في الملاحق) تفاصيل النسبة طوال مدة الدراسة، بحسب التصنيفات القطاعية للصادرات والمستوردات وفق المكتب المركزي للإحصاء.

الجدول رقم (7): نسب الصادرات والمستوردات بحسب قطاعات رئيسة، 2000-1990

السنة	نسبة الصادرات الزراعية	نسبة المستوردات الزراعية	نسبة الصادرات الصناعية	نسبة المستوردات الصناعية	نسبة صادرات النفط الخام	نسبة مستوردات النفط الخام
1992	11.6%	6.1%	15.6%	46.2%	59%	0%
1993	18.6%	6.4%	16%	47.9%	59%	0%
1994	18.3%	3.4%	22.6%	50%	52%	0%
1995	15.4%	5.6%	21.8%	46%	55%	0%
1996	16.5%	5.1%	13.8%	44.6%	64%	0%
1997	21.8%	6.7%	15.7%	42.1%	55%	0%
1998	25.6%	7%	17.1%	42.3%	48%	0.3%
1999	19.4%	7%	12%	40.8%	63%	0%
2000	12.3%	9.4%	13%	37.8%	75%	3.8%

المصدر: دراسة الآثار الاقتصادية المتبادلة بين قطاع التجارة الخارجية وقطاعات الاقتصاد الأخرى¹⁰

¹⁰ عبد الهادي الرفاعي، محمد عكروش، هناء يحيى سيد أحمد، "دراسة الآثار الاقتصادية المتبادلة بين قطاع التجارة الخارجية وقطاعات الاقتصاد الأخرى"، مرجع سابق، ص 183.



يتضح الخلل في تركيبة الصادرات القطاعية أكثر بالنظر إلى تركيبها بحسب طبيعة المواد المصدرة، والتي تكشف عن تركيز الصادرات في المواد الخام، والتي بلغت نحو 81.67% في العام 2000، لتبقى مرتفعة رغم انخفاضها التدريجي على مدى السنوات التي تلت العام 2000 وحتى 2010، إذ بقيت النسبة فوق 40%، في المقابل ارتفعت صادرات السلع المصنوعة من 13% عام 2000 حتى 38.23% عام 2010، وهذا دليل على تدني مستوى القيمة المضافة في الصادرات السورية، طالما أن نصفها مواد خام تقريباً، علماً بأن التطور في التصنيع لا يتوافق مع متطلبات التنمية الاقتصادية بشكل عام، والنمو الاقتصادي بشكل خاص، وهنا يبين الجدول رقم (8) تركيب الصادرات حسب طبيعة المواد للمدة الواقعة بين (2000-2010).

الجدول رقم (8): تركيب الصادرات بحسب طبيعة المواد، 2000-2010، القيم بملايين الليرات السورية

مصنوعة		نصف مصنوعة		خام		الصادرات
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
13.05%	28,210	5.28%	11,416	81.67%	176,564	2000
13.36%	32,482	4.71%	11,456	81.93%	199,211	2001
17.25%	52,014	4.86%	14,665	77.89%	234,874	2002
16.44%	43,571	6.27%	16,625	77.29%	204,843	2003
25.33%	87,700	14.76%	51,108	59.90%	207,358	2004
24.15%	102,476	15.16%	64,321	60.69%	257,503	2005
38.32%	193,530	14.31%	72,271	47.37%	239,211	2006
40.56%	234,839	15.11%	87,507	44.33%	256,688	2007
39.44%	279,126	19.90%	140,864	40.66%	287,808	2008
40.06%	195,605	16.62%	81,161	43.32%	211,564	2009
38.23%	217,557	12.31%	70,040	49.46%	281,467	2010

مصدر البيانات: المكتب المركزي للإحصاء¹¹

¹¹ <http://www.cbssyr.sy/Time%20Series/trade1-2010.htm>



تتضح المشكلة أكثر بالنظر إلى تركيبة الصادرات بحسب استخدام المواد، إذ إن السلع الوسيطة تتراوح بين 55% إلى 88% من إجمالي الصادرات، والاستهلاكية بين 11% و43% مع تحسن ملموس بعد العام 2003، في حين تتراوح نسبة الصادرات من السلع الرأسمالية بين 0.23% و1.24%، وهي نسبة متدنية جداً، ويبين الجدول رقم (9) تركيب الصادرات بحسب استخدام المواد.

الجدول رقم (9): تركيب الصادرات حسب استخدام المواد، 2000-2010، القيم بملايين الليرات

رأسمالية		وسيطه		استهلاكية		الصادرات
النسبة	قيمة	النسبة	قيمة	النسبة	قيمة	
0.23%	507	88.15%	190,577	11.61%	25,106	2000
0.40%	969	87.38%	212,452	12.23%	29,728	2001
0.64%	1,923	86.30%	260,235	13.06%	39,395	2002
0.47%	1,258	88.18%	233,712	11.35%	30,069	2003
0.44%	1,512	72.45%	250,806	27.11%	93,848	2004
0.41%	1,758	71.63%	303,907	27.96%	118,635	2005
0.55%	2,757	61.76%	311,911	37.69%	190,344	2006
0.90%	5,184	58.43%	338,302	40.68%	235,548	2007
0.90%	6,361	62.49%	442,329	36.61%	259,108	2008
1.24%	6,034	55.75%	272,236	43.02%	210,060	2009
1.39%	7,889	63.62%	362,031	35.00%	199,144	2010

مصدر البيانات: المكتب المركزي للإحصاء¹²

يبرز التركيز السلعي (القطاعي) في جانب المستوردات، بشكل رئيس؛ في القطاع الصناعي، الذي يحظى بقرابة نصف المستوردات، ولكن، جُلّها من المواد الوسيطة، والتي تراوحت بين 33% وقرب 80%، وعلى نحو مماثل أيضاً مستوردات السلع المصنوعة، والتي تراوحت نسبتها بين 37.8%

¹² <http://www.cbssyr.sy/Time%20Series/trade1-2010.htm>



و57%، ما يشير إلى تدني مستوى التصنيع، وعدم قدرته على تلبية الحاجات المحلية، وهنا يبين الجدول رقم (10) تركيب المستوردات بحسب طبيعة المواد للمدة الواقعة بين (2000-2010)، كما يبين الجدول رقم (11) تركيب المستوردات بحسب استخدام المواد.

الجدول رقم (10): تركيب المستوردات بحسب طبيعة المواد، 2010-2000، القيم بملايين الليرات

مصنوعة		نصف مصنوعة		خام		المستوردات
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
37.82%	70,928	49.79%	93,374	12.39%	23,233	2000
41.86%	92,409	47.87%	105,675	10.27%	22,660	2001
43.01%	101,401	47.82%	112,732	9.17%	21,621	2002
40.56%	96,031	48.22%	114,158	11.23%	26,579	2003
47.47%	184,658	41.95%	163,207	10.58%	41,141	2004
53.40%	268,265	38.27%	192,253	8.33%	41,851	2005
57.02%	302,985	34.49%	183,245	8.49%	45,094	2006
57.17%	391,359	35.00%	239,596	7.83%	53,602	2007
50.26%	421,899	40.99%	344,087	8.75%	73,433	2008
39.54%	282,377	47.64%	340,270	12.82%	91,569	2009
51.80%	420,728	38.21%	310,328	9.99%	81,153	2010

مصدر البيانات: المكتب المركزي للإحصاء¹³

¹³ <http://www.cbssyr.sy/Time%20Series/trade2-2010.htm>



الجدول رقم (11): تركيب المستوردات بحسب استخدام المواد، 2000-2010، القيم بملايين الليرات

رأسمالية		وسيطة		استهلاكية		المستوردات
النسبة	قيمة	النسبة	قيمة	النسبة	قيمة	
22.67%	42,507	64.44%	120,855	12.89%	24,173	2000
27.30%	60,261	61.38%	135,491	11.32%	24,992	2001
28.23%	66,551	57.70%	136,026	14.07%	33,177	2002
26.77%	63,394	60.52%	143,288	12.71%	30,086	2003
51.71%	201,173	33.03%	128,497	15.25%	59,336	2004
19.47%	97,807	69.69%	350,109	10.84%	54,452	2005
21.49%	114,196	66.89%	355,399	11.62%	61,729	2006
17.13%	117,259	72.92%	499,165	9.95%	68,132	2007
11.99%	100,651	79.64%	668,523	8.37%	70,245	2008
16.71%	119,334	71.09%	507,736	12.20%	87,146	2009
20.22%	164,236	65.76%	534,117	14.02%	113,856	2010

مصدر البيانات: المكتب المركزي للإحصاء¹⁴

¹⁴ <http://www.cbssyr.sy/Time%20Series/trade2-2010.htm>



إحصائياً، يمكن قياس التركيز القطاعي في التجارة الخارجية السورية باستخدام مؤشر هيرشمان-هيرفندال (Hirschmann-Herfindahl Index) ويرمز له بالاختصار (HHI)، كما يسمى مؤشر هيرشمان القطاعي (Sectoral Hirschmann) وله صيغ عديدة في الحساب¹⁵، ويستخدم لقياس التركيز القطاعي للصادرات، كما يستخدم أيضاً لقياس التركيز القطاعي في المستوردات، وإجمالي التجارة الخارجية، إذ يدل على درجة تشتت الصادرات [توزعها] عبر الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وكذلك المستوردات والتجارة كإجمالي¹⁶.

يمكن وصف المؤشر بشكل مبسط، على أنه الجذر التربيعي لمربع حصة كل قطاع تصديري من إجمالي الصادرات، كذلك المستوردات والتجارة الإجمالية، علماً بأن بعض الصيغ الرياضية في حساب المؤشر لا تأخذ الجذر التربيعي، لكن يختلف مقياس المؤشر في هذه الحالة، من حيث نطاق القيم التي يتراوح فيها.

تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر (0) والواحد (1)، إذ تدل القيم الكبرى على أن الصادرات [وكذلك المستوردات والتجارة كإجمالي] مركّزة في بضعة قطاعات¹⁷، ويوضح الجدول رقم (12) قيم المؤشر طوال المدّة الواقعة بين (1992-2001)، لكل من الصادرات والمستوردات، دون إجمالي التجارة، لعدم توافر بيانات كافية في المجموعات الإحصائية قبل العام 2003، والاعتماد على دراسات اقتصادية في الحساب، تم توثيقها في البحث، وتشير قيم المؤشر طوال المدّة الواقعة بين (1992-2001) إلى درجة التركيز القطاعي العالية في التصدير والاستيراد، بسبب تخلف الصناعات

¹⁵ اعتمد البحث الصيغة الرياضية التالية في حساب مؤشر هيرشمان القطاعي:

$$\sqrt{\sum_i \left[\frac{\sum_d X_{isd}}{\sum_d X_{sd}} \right]^2}$$

ترمز (x) في البسط لقيمة الصادرات في قطاع معين و(x) في المقام للقيمة الإجمالية لصادرات البلد، وتستبدل الصادرات بالمستوردات وإجمالي التجارة أيضاً.

¹⁶ Mia Mikic and John Gilbert, **Trade Statistics in Policymaking – A Handbook of Commonly Used Trade Indices and Indicators**, (USA: Economic and Social Commission for Asian and the Pacific, United Nations Publication), 2009, p 68-69.

¹⁷ المرجع السابق، ص 68-69.



بشكل عام، إذ تراوحت قيم المؤشر بين 0.587 و0.771 للصادرات، أي في نطاق تحرك بين 11.5% دون وسطي المدة (0.653) و18% أعلى، مقابل تحرك بين 5.3% أقل من الوسطي للواردات (0.662) و3.4% أعلى، مع تقارب كبير بدرجة التركيز القطاعي في الصادرات والمستوردات.

الجدول رقم (12): مؤشر هيرشمان-هيرفندال، 2001-1992

مؤشر هيرشمان-هيرفندال		
المستوردات	الصادرات	العام
0.667	0.636	1992
0.665	0.642	1993
0.684	0.600	1994
0.670	0.616	1995
0.674	0.678	1996
0.666	0.617	1997
0.662	0.578	1998
0.666	0.672	1999
0.627	0.771	2000
0.639	0.719	2001

مصدر البيانات: حسابات الباحث بناءً على أرقام دراسة الآثار الاقتصادية المتبادلة بين قطاع التجارة الخارجية

وقطاعات الاقتصاد الأخرى¹⁸

يبين الجدول رقم (13) قيم المؤشر طوال المدة الواقعة بين (2002-2016) للصادرات والمستوردات والتجارة الإجمالية، إذ شهدت القيم ارتفاعاً في العام 2002 بشكل كبير قرب الحد الأعلى للمؤشر (1) لينخفض تدريجياً إلى مستوى 0.5 وما دونه بعد العام 2006، مسجلاً مستوى

¹⁸ عبد الهادي الرفاعي، محمد عكروش، هناء يحيى سيد أحمد، "دراسة الآثار الاقتصادية المتبادلة بين قطاع التجارة الخارجية وقطاعات الاقتصاد الأخرى"، مرجع سابق، ص 176-178-179-180-181.



غير مسبوق في العام 2009، لذا انخفض وسطي قيمة المؤشر قرب 0.5 طوال المدّة الواقعة بين (2006-2016)، مع الإشارة إلى انخفاض بسيط في درجة التركيز القطاعي في الصادرات، لكن السمة العامة تبقى وجود تركيز قطاعي عالي الدرجة في الصادرات، وينسحب الأمر نفسه أيضاً على المستوردات، إذ انخفضت درجة التركيز بعد 2002، حيث بلغ الوسطي طوال المدّة الواقعة بين (2002-2016) إلى 0.45، لكن السمة الغالبة أيضاً؛ وجود تركيز بدرجة عالية، ولكن بأقل من المدد السابقة.

ينطبق الأمر نفسه أيضاً على التركيز القطاعي للتجارة الخارجية الإجمالية، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (13) بشكل تفصيلي، وهذا ما يتوافق مع النسب السابقة لحصص القطاعات من إجمالي الصادرات والمستوردات، تحديداً في النفط والغذاء، بالنسبة للصادرات، والسلع الوسيطة والاستهلاكية في المستوردات.

الجدول رقم (13): مؤشر هيرشمان-هيرفندال، 2002-2016، باستثناء العام 2008 لعدم توافر بياناته

مؤشر هيرشمان-هيرفندال			
إجمالي التجارة	المستوردات	الصادرات	العام
0.472	0.332	0.921	2002
0.416	0.326	0.776	2003
0.446	0.439	0.695	2004
0.495	0.434	0.702	2005
0.688	0.490	0.500	2006
0.458	0.458	0.489	2007
0.414	0.424	0.481	2009
0.435	0.413	0.553	2010
0.429	0.420	0.557	2011
0.469	0.492	0.428	2012
0.511	0.553	0.456	2013



0.475	0.494	0.491	2014
0.478	0.504	0.506	2015
0.462	0.487	0.506	2016

مصدر البيانات: حسابات الباحث بناءً على المجموعات الإحصائية التي يصدرها مكتب الإحصاء



رابعاً- التجارة داخل الصناعة: مؤشر «غروبل- لويد»

بالنسبة لكثير من البلدان، ينجز جزء كبير من التجارة الدولية في الصناعة نفسها [يقصد بها القطاعات ضمن التجارة الخارجية]، حتى عند المستويات العالية من التقسيم الإحصائي، لذا فإن مؤشر غروبل-لويد (Grubel-Lloyd) ويرمز له بالاختصار (GL)¹⁹ يستخدم على نطاق واسع لقياس أهمية التجارة داخل نفس الصناعة²⁰ (Intra-Industry Trade).

تتراوح قيم المؤشر بين الصفر (0) والواحد (1)، فإذا كان بلد ما، في أحد القطاعات، إما مصدراً فقط أو مستورداً فقط، فإن القسم الثاني من المؤشر سيكون مساوياً للواحد، وبالتالي فإن المؤشر سيكون صفراً، ما يشير إلى غياب التجارة داخل الصناعة، وعلى العكس من ذلك، إذا كان أي بلد في هذا القطاع يصدر ويستورد، فسوف يكون المؤشر أقرب إلى الرقم واحد، إذ يزيد التقارب في قيمة المستوردات والصادرات²¹.

¹⁹ الصيغة الرياضية لحساب مؤشر غروبل-لويد:

$$GL_{ij}^k = 1 - \frac{|X_k^{ij} - M_k^{ij}|}{X_k^{ij} + M_k^{ij}}$$

يشير البسط في القسم الثاني من الصيغة إلى القيمة المطلقة للميزان التجاري، بينما يشير المقام إلى إجمالي التجارة، وذلك ضمن قطاع محدد من قطاعات التجارة الخارجية، بحسبان أن (X) ترمز لقيمة الصادرات، و(M) للواردات. علماً بأن مؤشر (GL) يستخدم على نطاق واسع تحت اسم مؤشر التجارة داخل الصناعة نفسها (Intra-Industry Trade Index) ويرمز له بالاختصار (IIT).

²⁰ "A Practical Guide to Trade Policy Analysis", UNCTAD/WTO, 2012, P 19.

<http://vi.unctad.org/tpa/web/vol1/vol1home.html>

²¹ المرجع السابق، ص 20.

يمكن حساب مؤشر غروبيل-لويد بشكل مجّمع، للبلد، إذ يشمل الوزن النسبي لكافة الصناعات (أو القطاعات) في تجارته الخارجية²².

تم تطبيق مؤشر غروبيل-لويد على بيانات التجارة الخارجية السورية، ضمن قطاعاتها التسعة بحسب التصنيف الورد في المكتب المركزي للإحصاء، كما تم حساب المؤشر المجمع، ذلك طوال المدّة الواقعة بين (2002-2016)، كما تم حساب وسطي المؤشر ضمن كل قطاع وللمجمّع طيلة المدّة المشمولة في الدراسة، لإعطاء صورة واضحة عن درجة التجارة داخل كل قطاع، وبالنسبة للبلد ككل، دون إجراء مقارنة بين البلد وأية بلدان أخرى، بحسب المؤشر.

في النتيجة، يلاحظ وجود تجارة داخل كل قطاع من قطاعات التجارة الخارجية في سورية، طيلة المدّة المشمولة في الدراسة، لكنها بحسب الوسطيات، تتركز بشكل أكبر في قطاعات محددة، إذ تقترب قيم صادراتها من مستورداتها، وهي: مواد خام باستثناء الوقود، إذ يبلغ وسطي المؤشر 0.73، وأغذية وحيوانات حية بقيمة وسطية 0.70، ومصنوعات أخرى بقيمة وسطية 0.65. في حين تقل القيمة الوسطية للمؤشر بالنسبة لبقية القطاعات، عن 0.60 وصولاً إلى 0.15، حيث يكون البلد مستورداً أكثر منه مصدراً، وبالتالي يستنتج عدم وجود تخصص في صناعة معينة في البلد، وضعف القدرة على اقتحام أسواق جديدة، في ظل الواقع الراهن، الذي تردى طيلة مدّة الحرب، ما يتطلب إصلاحات هيكلية في القطاع الصناعي، العام والخاص، وتطويره باتجاه امتلاك

²² الصيغة الرياضية لحساب مؤشر غروبيل-لويد المجمع (بحسب w تمثل الوزن النسبي لكل قطاع أو صناعة من الإجمالي)، كما ترمز (X) لقيمة الصادرات، و (M) للواردات:

$$GL_{ab} = \sum_{i=1}^N w_{ab,i} GL_{ab,i} = \sum_{i=1}^N \left(\frac{X_{ab,i} + M_{ab,i}}{\sum_{i=1}^N (X_{ab,i} + M_{ab,i})} \right)$$

$$GL_{ab,i} = 1 - \frac{\sum_{i=1}^N |X_{ab,i} - M_{ab,i}|}{\sum_{i=1}^N (X_{ab,i} + M_{ab,i})}$$



ميزات تنافسية، وتخصص عالي الدرجة، في بعض الصناعات، وهذا مرتبط في النهاية بإجراء إصلاح بنيوي للاقتصاد السوري، بعد الحرب، بالاستفادة من تلك المؤشرات.

تأتي أهمية مؤشر غروبل-لويد لتأكيد حالة العجز والخلل الهيكلي في التجارة الخارجية إحصائياً، إلى جانب المؤشرات السابقة، حيث يمكن الوقوف على صورة تفصيلية لتطور قيم المؤشر الإجمالية والقطاعية والوسطية طوال المدة الواقعة بين (2002-2016) بالنظر إلى الجدول رقم (14).

الجدول رقم (14): مؤشر غروبل-لويد، 2002-2016، باستثناء العام 2008 لعدم توافر بياناته

المؤشر المجمّع	مصنوعات أخرى	المكينات ومعدات النقل	سلع مصنوعة حسب المادة	مواد كيمياوية ومنتجات متصلة	زيت ودهن وشموع	الوقود المعدني والتشحيم	مواد خام باستثناء الوقود	المشروبات والتبغ	أغذية وحيوانات حية	مؤشر غروبل- لويد
0.30	0.61	0.06	0.34	0.19	0.57	0.07	0.94	0.39	0.91	2002
0.32	0.79	0.05	0.36	0.13	0.94	0.09	0.82	0.62	0.95	2003
0.36	0.96	0.06	0.31	0.15	0.72	0.25	0.77	0.94	0.83	2004
0.55	0.92	0.07	0.29	0.27	0.86	0.74	0.76	0.94	0.74	2005
0.68	0.27	0.35	0.67	0.59	0.58	0.83	1.00	0.81	0.86	2006
0.73	0.24	0.37	0.64	0.54	0.57	0.99	0.53	0.94	0.85	2007
0.59	0.48	0.26	0.42	0.49	0.61	0.70	0.47	0.97	0.94	2009
0.60	0.56	0.13	0.47	0.47	0.68	0.76	0.70	0.46	0.87	2010
0.54	0.50	0.07	0.34	0.45	0.42	0.87	0.65	0.08	0.69	2011
0.36	0.46	0.22	0.48	0.31	0.29	0.23	0.68	0.04	0.56	2012
0.28	0.84	0.31	0.55	0.31	0.42	0.04	0.72	0.03	0.40	2013
0.19	0.65	0.06	0.15	0.27	0.24	0.02	0.87	0.01	0.29	2014
0.25	0.80	0.05	0.18	0.18	0.62	0.03	0.91	0.02	0.42	2015



0.24	0.96	0.03	0.24	0.17	0.73	0.03	0.36	0.09	0.51	2016
0.43	0.65	0.15	0.39	0.32	0.59	0.40	0.73	0.45	0.70	الوسطي

مصدر البيانات: حسابات الباحث بناءً على المجموعات الإحصائية التي يصدرها مكتب الإحصاء



خامساً- الميزة التنافسية: مؤشر ميكيلي

يعدّ مؤشر ميكيلي (Michelaye Index)²³ أحد المؤشرات البديلة لمؤشر الميزة التنافسية (RCA)²⁴، إذ يستخدم لتحديد قطاعات التجارة الخارجية التي تملك ميزة تنافسية في الاقتصاد²⁵. يوصف المؤشر، ببساطة، بأنه الفرق بين حصة صادرات دولة في قطاع معين، أو سلعة معينة، من إجمالي الصادرات، وحصة المستوردات للقطاع نفسه أو السلع من إجمالي واردات البلد، وتتراوح قيمه بين (-1) و(+1)، بحيث ينحو البلد لامتلاك ميزة تنافسية في القطاع المستهدف بالدراسة عند تجاوز قيمة المؤشر الصفر (0)²⁶.

تبين الجداول رقم (15) و(16) قيم المؤشر طيلة المدّة المشمولة في الدراسة لمجموعة من القطاعات، ويستنتج منها تدني مستوى الميزات التنافسية في جميع قطاعات التجارة الخارجية، باستثناء بعض الحالات في مراحل محددة، ولصناعات استخراجية بحتة (النفط بشكل رئيس)، لا تملك قيمة مضافة في التصنيع، أو مواد زراعية وأغذية وحيوانات حية، وبشكل متزايد بعد العام 2006، ولكن بدرجات بسيطة، ويمكن الحصول على رؤية تفصيلية حول واقع الميزات التنافسية في قطاعات التجارة الخارجية بإمعان النظر في الجدولين (15) و(16).

²³ الصيغة الرياضية لحساب مؤشر ميكيلي، بحسبان (X) ترمز لقيمة الصادرات، و (M) للواردات:

$$\frac{\sum_w X_{isw}}{\sum_w X_{sw}} - \frac{\sum_w m_{iws}}{\sum_w M_{ws}}$$

يشير المقطع الأول من المعادلة إلى حصة القطاع المستهدف بالدراسة (أو بحسب التصنيفات التجارية) في الصادرات من إجمالي قيم صادرات البلد المعني، بينما يشير المقطع الثاني إلى حصة القطاع المستهدف في المستوردات بالدراسة من إجمالي قيمة المستوردات.

²⁴ Revealed Comparative Advantage.

²⁵ Mia Mikic and John Gilbert, **Trade Statistics in Policymaking – A Handbook of Commonly Used Trade Indices and Indicators**, op.cit, p 76.

²⁶ المرجع السابق، ص 76.



الجدول رقم (15): قيم مؤشر ميكيلي، 1992-2001

مؤشر ميكيلي	المواد الزراعية	المواد الصناعية	النفط الخام
1992	0.073	-0.102	0.078
1993	0.000	0.000	0.000
1994	0.062	-0.282	0.063
1995	0.041	-0.310	0.066
1996	0.025	-0.316	0.045
1997	0.109	0.227	0.023
1998	0.096	0.593	0.009
1999	0.138	0.590	-0.026
2000	0.202	0.587	0.074
2001	0.258	0.386	0.191

مصدر البيانات: حسابات الباحث بناءً على أرقام دراسة الآثار الاقتصادية المتبادلة بين قطاع التجارة الخارجية وقطاعات الاقتصاد الأخرى²⁷

الجدول رقم (16): مؤشر ميكيلي، 2002-2016، باستثناء العام 2008 لعدم توافر بياناته

مؤشر ميكيلي	أغذية وحيوانات حية	المشروبات والتبغ	مواد خام باستثناء الوقود	الوقود المعدني ومواد التشحيم	زيوت ودهون وشموع	مواد كيميائية ومنتجات متصلة	المكينات ومعدات النقل
2002	-0.016	-0.006	-0.008	0.677	-0.006	-0.141	-0.272
2003	-0.030	-0.005	-0.024	0.677	-0.003	-0.140	-0.256
2004	-0.009	0.002	-0.011	0.602	-0.003	-0.134	-0.245
2005	-0.010	0.004	-0.001	0.432	0.008	-0.092	-0.194

²⁷ مرجع سابق.



-0.164	-0.061	0.012	0.159	-0.008	-0.002	0.052	2006
-0.122	-0.061	0.018	0.081	-0.020	0.001	0.074	2007
-0.127	-0.068	-0.004	0.250	-0.032	0.007	0.069	2009
-0.184	-0.068	-0.002	0.302	-0.008	-0.012	0.029	2010
-0.195	-0.053	-0.008	0.316	-0.001	-0.015	0.010	2011
-0.046	-0.029	-0.006	-0.194	0.034	-0.007	0.102	2012
0.000	0.000	0.009	-0.414	0.179	-0.008	0.087	2013
-0.060	0.031	0.005	-0.353	0.237	-0.008	0.130	2014
-0.065	-0.029	0.045	-0.376	0.211	-0.005	0.198	2015
-0.086	-0.044	0.147	-0.365	0.021	-0.004	0.254	2016

مصدر البيانات: حسابات الباحث بناءً على المجموعات الإحصائية التي يصدرها مكتب الإحصاء



سادساً- الانفتاح: مؤشر التبعية التجارية

إن أكثر مقياس طبيعي لاندماج البلد في التجارة العالمية هو درجة انفتاحه²⁸، وهو ما يسمى أيضاً الانكشاف التجاري (Trade Exposure) أو مؤشر الانفتاح (Openness)، كما يسمى مؤشر التبعية التجارية (Trade Dependence Index)، ويمثل إجمالي التجارة الخارجية (مجموع الصادرات والمستوردات) إلى إجمالي الناتج المحلي (يستخدم بالأسعار الجارية) للبلد، كنسبة مئوية²⁹.

كلما زادت قيمة المؤشر، دلّ ذلك على ازدياد انكشاف الاقتصاد المحلي على الاقتصاد العالمي، وهذا يشكل قناة لنقل الأزمات الاقتصادية وأي خلل يحدث على المستوى العالمي، عبر الألفية التجارية، أما انخفاض قيم المؤشر، فيدل على انغلاق الاقتصاد، وانعزاله النسبي عن الاقتصاد العالمي وما يحدث فيه، لذا فإن المؤشر ذو حدين، إذ الانغلاق غير مفيد حتى لو جنب البلد انتقال عدوى اضطرابات الاقتصاد العالمي إليه، ولا الانفتاح الزائد مفيد؛ بما يعرض البلد للمزيد من الصدمات الاقتصادية التي تحدث على المستوى العالمي، دون وجود خلل في الاقتصاد المحلي يسببها.

يشار إلى أن انفتاح أي اقتصاد يتحدد بعدد كبير من العوامل، أهمها القيود التجارية مثل التعريفات الجمركية والحوافز غير الجمركية وأنظمة الصرف الأجنبي والسياسات غير التجارية وهيكل الاقتصادات الوطنية، وتُعدّ حصة المعاملات التجارية في القيمة المضافة لبلد ما نتيجة لكل تلك العوامل، ويمكن أن يكون الاقتصاد المنفتح والمححر لديه قيمة صغيرة نسبياً لمؤشر التبعية التجارية، إذا تم إنجاز نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي بوساطة الأنشطة غير التجارية

²⁸ "A Practical Guide to Trade Policy Analysis", op.cit, P 15.

²⁹ الصيغة الرياضية لحساب مؤشر التبعية التجاري (الانكشاف التجاري):

$$\frac{\sum_s X_{ds} + \sum_s M_{sd}}{GDP_d} \times 100$$

تشير (X) إلى إجمالي صادرات البلد طيلة مدة معينة، عادة بالعام، و (M) إلى وارداته، و (GDP) إلى إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية للمدة نفسها.



المدعومة من السوق المحلية، وقد تشير التبعية التجارية المنخفضة إلى وجود قيود تجارية مرتفعة في ذلك البلد أو تجاه ذلك البلد في الأسواق الخارجية، أو كليهما³⁰.

إن تطبيق المؤشر على بيانات التجارة الخارجية في سورية طيلة المدّة المشمولة في الدراسة (1992-2016) يشير إلى قيم منخفضة في المرحلة الأولى (1992-1999)، وبالتالي إلى إسهم منخفض نسبياً للتجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي (القيمة المضافة في الاقتصاد)، وشبه انغلاق للاقتصاد عن التجارة الدولية، إذ إن وسطي قيمة المؤشر في المرحلة الأولى بلغت 15.44%.

زاد دور التجارة الخارجية عدة أضعاف في انفتاح الاقتصاد المحلي على العالمي مع العام 2000 وما بعد، مع ارتفاع قيم الصادرات والمستوردات، بنسب أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، إذ زاد وسطي قيم المؤشر في المرحلة الثانية (2000-2005) بأكثر من 236%، إذ بلغ وسطي المؤشر في المرحلة الثانية 51.9%، وحافظ على مسار التصاعدي التدريجي بعد اعتماد الخطة الخمسية العاشرة واعتماد اقتصاد السوق الاجتماعي، إذ ارتفع وسطي قيم المؤشر في المرحلة الثالثة (2006-2011) إلى نحو 54.5%، مع استمرار ارتفاع قيم الصادرات والمستوردات بأعلى من معدل نمو الناتج المحلي، لينخفض إلى قرابة 40.5% في المرحلة الرابعة (2012-2016) إثر تداعيات الحرب على سورية، وعودة نسبية لانعزال الاقتصاد السوري عن مجريات الاقتصاد العالمي، لكن ليس كما كان الحال قبل العام 2000، علماً بأن صغر الاقتصاد المحلي قياساً إلى الاقتصاديات العالمية، يجعله قليل التأثير بتقلبات الاقتصاد العالمي، ولو كانت درجة الانفتاح كبيرة، وهذا ما يبرر انخفاض درجة تأثر الاقتصاد المحلي بالأزمة المالية العالمية رغم ارتفاع قيم المؤشر فوق 60% عامي 2007 و2008، وهي أعلى مستويات مسجلة تبعاً للمدّة المشمولة في الدراسة، ليبدأ المؤشر بالانخفاض مع العام 2009 دون مستوى 50%، بسبب الانخفاض الملموس في قيم الصادرات، ما أثر في حجم التجارة ونسبتها إلى الناتج المحلي، عامي 2009 و2010، ومن ثم يبدأ ظهور تأثير الحرب في انخفاض التجارة الخارجية والناتج المحلي، مع الانخفاض التدريجي في قيم المؤشر حتى العام 2016.

³⁰ "A Practical Guide to Trade Policy Analysis", op.cit, P 26.



يبين الجدول رقم (17) تفاصيل قيم المؤشر طيلة المدة المشمولة في الدراسة (1992-2016).

الجدول رقم (17): مؤشر التبعية التجارية، 2016-1992

مؤشر التبعية التجارية	الصادرات + المستوردات مليون ل.س	المستوردات/الناتج	الصادرات/الناتج	العام
%19.88	73,898	%10.54	%9.34	1992
%19.77	81,787	%11.23	%8.54	1993
%19.99	101,192	%12.13	%7.87	1994
%17.06	97,418	%9.26	%7.80	1995
%15.24	105,272	%8.74	%6.50	1996
%11.96	89,164	%6.06	%5.90	1997
%9.64	76,168	%5.53	%4.10	1998
%10.00	81,890	%5.25	%4.75	1999
%44.63	403,725	%20.73	%23.90	2000
%48.00	463,893	%22.84	%25.16	2001
%52.56	537,307	%23.06	%29.50	2002
%46.72	501,807	%22.04	%24.67	2003
%58.03	735,172	%30.71	%27.32	2004
%61.51	926,669	%33.35	%28.17	2005
%60.03	1,036,336	%30.78	%29.25	2006
%62.53	1,263,591	%33.87	%28.65	2007
%63.20	1,547,217	%34.29	%28.91	2008
%47.71	1,202,546	%28.33	%19.37	2009
%48.73	1,381,273	%28.65	%20.08	2010
%45.19	1,470,035	%29.67	%15.53	2011



%32.75	990,729	%26.26	%6.49	2012
%38.12	1,119,895	%32.17	%5.96	2013
%48.80	1,738,605	%43.87	%4.93	2014
%37.73	1,707,405	%33.09	%4.64	2015
%45.06	2,566,991	%39.29	%5.77	2016

مصدر البيانات: حسابات الباحث بناءً على المجموعات الإحصائية التي يصدرها مكتب الإحصاء



سابعاً- أداء التجارة: تغطية الصادرات للواردات والميزان التجاري المعياري

تعدّ نسبة تغطية الصادرات والمستوردات ومؤشر الميزان التجاري المعياري (Normalized Trade Balance) من الأدوات الإحصائية المهمة التي توفر معلومات عن الأداء التجاري لأي اقتصاد. تستخدم نسبة تغطية الصادرات للمستوردات لمعرفة إذا كانت واردات البلد مدفوعة بالكامل من قبل الصادرات في سنة معينة أم لا، وبشكل عام، يتوقع الاقتصاديون أن يكون الميزان التجاري صفراً على المدى الطويل، وبالتالي يتم تمويل المستوردات من الصادرات، إلا أن الوضع قد يختلف بشكل كبير في مراحل أقصر، وتُعدّ نسبة التغطية خياراً بديلاً لمؤشر الميزان التجاري المعياري الذي سنأتي على ذكره فيما بعد³¹.

يظهر حساب نسبة تغطية الصادرات للمستوردات السورية طوال مدة الدراسة (1992-2016) تبايناً ملحوظاً فيها، فبينما كان وسطياً أكثر من 81.2% من المستوردات ممولة عن طريق الصادرات في المرحلة الأولى (1992-1999)؛ شهدنا تحسناً ملحوظاً مع وجود فائض في المرحلة الثانية (2000-2005) إذ مولت الصادرات كامل المستوردات، مع فائض بنسبة 6.5%، إذ بلغ وسطي نسبة التغطية 106.5% في تلك المرحلة، لتعود الأمور وتتدهور بعد ذلك، لتتخفّف النسبة إلى 75.8% فقط في المرحلة الثالثة (2006-2011)، مع ازدياد العجز التجاري، وقصور الصادرات عن تمويل كامل المستوردات، لتتخفّف النسبة بشكل حاد في الحرب إثر تداعياتها على القطاع التجاري وتدني الإنتاج، إذ مولت الصادرات وسطياً نحو 16.6% فقط من مستوردات المدة الواقعة بين (2012-2016)، وهذا ما يشير إلى تدني أداء التجارة الخارجية، تحديداً قطاع التصدير، بعد الانفتاح التجاري واعتماد اقتصاد السوق الاجتماعي، ما جعل تأثيره كبيرة بتداعيات الحرب، ويعرض الجدول رقم (18) نسب التغطية طيلة مدة الدراسة.

³¹ إن تغطية الصادرات للمستوردات تحسب رياضياً بالنسبة المئوية لإجمالي الصادرات (X) إلى إجمالي المستوردات (M)، في مدة زمنية معينة (عادة عام)، وذلك كما يأتي:

$$\frac{\sum_{sw} X_{sw}}{\sum_{ws} M_{ws}}$$



المقياس الثاني لأداء قطاع التجار الذي يستخدمه البحث هو مؤشر الميزان التجاري المعياري (Normalized Trade Balance)³²، الذي يحسب بنسبة الميزان التجاري إلى إجمالي تجارة البلد طيلة مدة معينة (عادة عام)³³.

تتراوح قيمة المؤشرين بين [1+ و 1-]، وفي حال كانت قيمة المؤشر تتراوح بين الصفر (0) و (1) فإن الدولة تصدر أكثر مما تستورد وإن كانت القيمة بين (0) و (-1) فإن الدولة تستورد أكثر مما تصدر.

تظهر قيم المؤشر طيلة المدة المشمولة في الدراسة (1992-2016) غلبة الوضع السلبي على الإيجابي، بشكل كبير، إذ اقتصرت القيم الإيجابية على أربع سنوات فقط، مقابل 21 عاماً كانت قيم المؤشر فيها سالبة، مع ملاحظة تسجيل المؤشر لقيم تقترب من الحد الأدنى (-1) بين الأعوام 2012 و 2016 وهي قيم تعدّ شاذة قياساً إلى المُدد السابقة، وذلك بسبب تداعيات الحرب.

وسطياً، بلغت قيمة المؤشر في المرحلة الأولى (1990-1999) نحو (-0.11) أي أن البلد كان يستورد أكثر مما يصدر، ولكن بدرجة ضعيفة نسبياً، نظراً لأن وسطي قيمة المؤشر بعيد عن الحد الأدنى (-1)، ليتحسن أداء التجارة نسبياً طوال المرحلة الثانية (2000-2005) ولكن بشكل ضعيف نسبياً أيضاً، إذ بلغ وسطي المؤشر فيها 0.03، ليعود الأداء السلبي مجدداً، تحديداً مع ضعف قطاع التصدير بعد ذلك، إذ بلغ وسطي المؤشر في المرحلة الثالثة (2006-2011) نحو (-0.15)، ليتعمق الأداء السلبي في المرحلة الرابعة (2012-2016) بدرجة كبيرة، إذ بلغ وسطي المؤشر فيها (-0.75).

يستنتج أن الأداء السلبي للتجارة، بنيوي، كما يرتبط بعوائق داخلية في قطاع التصدير، تحدّ من قدرته في تحسين أداء التجارة، ودعم النمو الاقتصادي، وذلك بسبب التأثير السلبي له

³² "A Practical Guide to Trade Policy Analysis", op.cit, P 39.

³³ الصيغة الرياضية لمؤشر الميزان التجاري المعياري:

$$\frac{\sum_{sw} X_{sw} - \sum_{ws} M_{ws}}{\sum_{sw} X_{sw} + \sum_{ws} M_{ws}}$$

تشير (X) إلى إجمالي صادرات البلد طيلة مدة معينة، عادة بالعام، و (M) إلى وارداته.



في إجمالي الناتج المحلي، ويظهر الجدول رقم (18) قيم مؤشر الميزان التجاري المعياري طيلة المدة المشمولة في الدراسة.

الجدول رقم (18): نسبة تغطية الصادرات للمستوردات ومؤشر الميزان التجاري المعياري، 2016-1992

مؤشر الميزان التجاري السوي	تغطية الصادرات للمستوردات	العام
-0.06	%88.62	1992
-0.14	%76.00	1993
-0.21	%64.88	1994
-0.09	%84.31	1995
-0.15	%74.33	1996
-0.01	%97.22	1997
-0.15	%74.20	1998
-0.05	%90.40	1999
0.07	%115.28	2000
0.05	%110.15	2001
0.12	%127.91	2002
0.06	%111.94	2003
-0.06	%88.99	2004
-0.08	%84.46	2005
-0.03	%95.05	2006
-0.08	%84.59	2007
-0.09	%84.32	2008
-0.19	%68.37	2009
-0.18	%70.06	2010



-0.31	%52.35	2011
-0.60	%24.73	2012
-0.69	%18.51	2013
-0.80	%11.25	2014
-0.75	%14.03	2015
-0.74	%14.68	2016

مصدر البيانات: حسابات الباحث بناءً على المجموعات الإحصائية التي يصدرها مكتب للإحصاء



ثامناً- الاكتفاء الذاتي: مؤشر اختراق المستوردات

يعد مؤشر اختراق المستوردات (Import Penetration Index)³⁴ من المؤشرات المهمة التي توفر معلومات عن أهمية الدولية التجارة بالنسبة للاقتصاد الكلي³⁵.

يبين مؤشر اختراق المستوردات إلى أي مدى يتم تلبية الطلب المحلي عن طريق المستوردات، ويطلق عليه أيضاً نسبة الاكتفاء الذاتي (self-sufficiency ratio)، ويمكن استخدام المؤشر كأساس لأهداف سياسية محددة تستهدف الاكتفاء الذاتي، وقد يوفر مؤشراً لدرجة التعرض لأشكال معينة من الصدمات الخارجية³⁶.

تمكننا قيم المؤشر طوال مدة الدراسة (1992-2016) من التمييز بين مرحلتين على أساس الاكتفاء الذاتي في الاقتصاد، المرحلة الأولى قبل العام 2000 حيث كان الاقتصاد المحلي يلي أكثر من 90% من الطلب الداخلي في سورية، إذ بلغ وسطي قيم المؤشر فيها 8.4%، وهذا يؤشر إلى درجة عالية نسبياً من الاكتفاء الذاتي، الأمر الذي تغير بعد ذلك، إذ قلت درجة تلبية الاقتصاد المحلي للطلب الداخلي بشكل ملحوظ، مع ارتفاع نسب تلبية عبر الواردات إلى أكثر من الربع، وأحياناً إلى الثلث كما في السنوات (2007-2008) إذ سجلت أعلى قيم للمؤشر، بعد الانفتاح التجاري، أصبحت المستوردات مصدراً أساسياً لتلبية حاجات الاستهلاك والاستثمار في سورية، بدلاً من الإنتاج المحلي، وهذا مؤشر قصور في الإنتاج المحلي، وفي الاكتفاء الذاتي، إذ بلغ وسطي قيم المؤشر في المرحلة الثانية من مدة الدراسة (2000-2005) نحو 25.6%، ليرتفع إلى نحو 28.9%

³⁴ "A Practical Guide to Trade Policy Analysis", op.cit, P 29.

³⁵ يحسب بالصيغة الرياضية الآتية:

$$\frac{\sum_s M_{sd}}{GDP_d - \sum_s X_{ds} + \sum_s M_{sd}} \times 100$$

تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر (0) والمئة، إذ تمثل (M) قيمة المستوردات للبلد في مدة معينة (عام عادةً) و(X) لقيمة الصادرات و(GDP) لإجمالي الناتج المحلي (بأسعار السوق الجارية عادةً)، ويمثل المقام؛ الطلب الداخلي، الذي يرمز له عادة بالرمز (D)، وبحسب بطرح إجمالي الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي (تستهلك في الخارج)، ثم يضاف إجمالي المستوردات (تستهلك داخلياً)، وببساطة يمثل الطلب الداخلي إجمالي ما يتم إنفاقه على الاستهلاك والاستثمار داخل الاقتصاد.

³⁶ المرجع السابق، ص 28.



في المرحلة الثالثة (2006-2011)، ما يعني انخفاض درجة الاكتفاء الذاتي بعد اعتماد اقتصاد السوق الاجتماعي والانفتاح التجاري، لتتخفض النسبة قليلاً في الحرب؛ المرحلة الرابعة (2012-2016) إلى نحو 26.8%، ويبين الجدول رقم (19) تفاصيل قيم المؤشر طيلة مدة الدراسة بالتفصيل.

الجدول رقم (19): مؤشر اختراق المستوردات، 1992-2016

العام	الطلب الداخلي مليون ل.س	مؤشر اختراق المستوردات
1992	376,088	10.42%
1993	424,906	10.94%
1994	527,657	11.63%
1995	579,269	9.12%
1996	706,355	8.55%
1997	746,827	6.05%
1998	801,726	5.45%
1999	823,222	5.22%
2000	875,968	21.41%
2001	943,978	23.38%
2002	956,505	24.65%
2003	1,045,892	22.64%
2004	1,309,730	29.70%
2005	1,584,507	31.71%
2006	1,752,716	30.31%
2007	2,126,361	32.19%



%32.54	2,579,681	2008
%26.00	2,746,591	2009
%26.39	3,077,662	2010
%25.99	3,712,541	2011
%21.93	3,622,667	2012
%25.49	3,707,590	2013
%31.57	4,949,710	2014
%25.76	5,812,186	2015
%29.43	7,606,952	2016

مصدر البيانات: حسابات الباحث بناءً على المجموعات الإحصائية التي يصدرها مكتب للإحصاء



تاسعاً- الميل إلى التصدير

ينتمي مؤشر الميل إلى التصدير (Export Propensity Index) إلى فئة المؤشرات التي توفر معلومات عن أهمية التجارة الدولية بالنسبة للاقتصاد الكلي لأي بلد، طيلة مدة معينة، عام عادة.

يوضح مؤشر الميل إلى التصدير الدرجة الكلية لاعتماد المنتجين المحليين على الأسواق الأجنبية، وهو مماثل لمؤشر الاعتماد التجاري (تغطية الصادرات للواردات)، لكنه قد يوفر معلومات أفضل على التعرض لبعض أنواع الصدمات الخارجية (مثل انخفاض أسعار الصادرات أو التغيرات في أسعار الصرف)، وقد يكون مؤشر الميل إلى التصدير أحد أهداف السياسة التجارية في البلد³⁷.

تتراوح قيم المؤشرين بين الصفر (0) والمئة، كنسب مئوية، إذ تشير قيمة الصفر إلى عدم وجود صادرات أبداً، حيث يستهلك كامل الإنتاج محلياً، بينما تشير قيمة 100% للمؤشر إلى تصدير كامل الإنتاج المحلي.

تظهر قيم المؤشر طوال مدة الدراسة (1992-2016) أن الصادرات شكلت وسطياً نحو 5.6% من إجمالي الناتج المحلي طيلة المدة الواقعة بين (2012-2016)، ذلك بسبب تداعيات الحرب، مقارنةً بنحو 6.9% طوال المدة الواقعة بين عامي 1992 و1999، أي معدل منخفض للميل إلى التصدير، حيث يستهلك أغلب الإنتاج محلياً، لترتفع نسبة التصدير إلى نحو 26.5% من الناتج وسطياً طيلة المدة الواقعة بين (2000 و2005)، ولينخفض بشكل طفيف إلى نحو 23.6% طوال المدة (2006-2011)، ترافق مع زيادة المستوردات بنسب أعلى من الصادرات، ما أدى إلى عجز ملموس في الميزان التجاري، وهذا مؤشر لقصور الإنتاج المحلي على تلبية الطلب الداخلي والميل إلى

³⁷ يحسب بالنسبة المئوية لإجمالي الصادرات (X) إلى إجمالي الناتج المحلي (GDP) بالأسعار الجارية، وذلك وفق الصيغة الرياضية الآتية:

$$\frac{\sum_s X_{ds}}{GDP_d} \times 100$$

التصدير، ويبين الجدول رقم (20) تفاصيل قيم المؤشر طوال المدّة المشمولة في الدراسة بالتفصيل.

الجدول رقم (20): الميل إلى التصدير، 1992-2016

الميل إلى التصدير	إجمالي الناتج المحلي مليون ل.س	الصادرات مليون ل.س	العام
%9.34	371,630	34,720	1992
%8.54	413,755	35,318	1993
%7.87	506,101	39,818	1994
%7.80	570,975	44,562	1995
%6.50	690,857	44,887	1996
%5.90	745,569	43,953	1997
%4.10	790,444	32,443	1998
%4.75	819,092	38,880	1999
%23.90	904,623	216,190	2000
%25.16	966,383	243,149	2001
%29.50	1,022,304	301,553	2002
%24.67	1,074,163	265,039	2003
%27.32	1,266,890	346,166	2004
%28.17	1,506,438	424,300	2005
%29.25	1,726,404	505,012	2006
%28.65	2,020,838	579,034	2007
%28.91	2,448,060	707,798	2008
%19.37	2,520,705	488,330	2009
%20.08	2,834,517	569,064	2010



%15.53	3,252,720	505,107	2011
%6.49	3,024,842	196,452	2012
%5.96	2,937,561	174,933	2013
%4.93	3,562,623	175,759	2014
%4.64	4,524,911	210,065	2015
%5.77	5,696,999	328,519	2016

مصدر البيانات: حسابات الباحث بناءً على المجموعات الإحصائية التي يصدرها مكتب للإحصاء



عاشراً- خيارات لتصويب الاتجاه

إن نتائج تقييم أداء التجارة الخارجية، عبر مجموعة من المؤشرات والمقاييس المعتمدة في البحث، طيلة مرحلة الدراسة (1992-2016) تعطينا صورة عن مستوى الخلل في قطاع التجارة الخارجية ودوره السلبي في النمو الاقتصادي طيلة المدة المدروسة، ويمكن تلخيص أبرز نقاط الخلل في التجارة الخارجية بما يأتي:

- يوجد خلل بنيوي في قطاع التجارة الخارجية، يترجمه عجز مستمر في الميزان التجاري، على مدى 21 عاماً من أصل 25 عاماً، يعكس بدوره عجز محاولات تحرير الاقتصاد بعامه، والتجارة الخارجية بخاصة؛ عن الحدّ من ذلك الخلل، أو معالجته، هو ناجم عن العقلية التي تحولت إلى عرف في التجارة الخارجية؛ يقوم على إيجاد أسواق للمنتجات المحلية، بغض النظر عن جودتها، بدلاً من التخطيط للإنتاج بناءً على دراسات الأسواق الخارجية، لتلبية متطلبات الأذواق والجودة فيها، وهذا ما يشكل أحد أبرز المعوقات الداخلية لقطاع التصدير في سورية، ولا تشكل التجربة الفاشلة في تصدير الحمضيات طوال الأعوام الماضية إلا مثلاً حياً لتلك المعوقات، وللعقلية السائدة في إدارة التجارة الخارجية.
- تُلاحظ هشاشة التوازن في الميزان التجاري بسبب التركيز الجغرافي والقطاعي، قبل العام 2004، ونتيجة اعتماده على عائدات تصدير النفط الخام بالدرجة الأولى، ثم على تصدير الأغذية والنباتات والتوابل والحيوانات الحية فيما بعد العام 2004.
- لوحظت درجة تركيز عالية، في جانبي التصدير والاستيراد، لكن المشكلة تبرز بشكل أكبر في جانب التصدير، القائم بصورة رئيسة على المواد الخام والصناعات الاستخراجية بما فيها النفط، كمكون رئيس، ثم الأغذية والمزروعات والتوابل والحيوانات الحية.
- لا تعكس قيمة الصادرات قدرة الجهاز الإنتاجي، كما لا تحظى التجارة الخارجية السورية بأهمية نسبية في التجارة العالمية، ولا في التجارة العربية، نظراً لإسهامها المتواضع جداً.
- تخلف المنتجات المصدرة مقارنة بالمستوردة، والزيادة في سعر كيلو المستورد عن سعر كيلو المصدر.
- لا توجد ميزات تنافسيّة مهمة، في أي قطاع من قطاعات التجارة، باستثناء بعض الحالات في مراحل محددة، ولصناعات استخراجية بحتة (النفط بشكل رئيس)، التي لا تملك أية



قيم مضافة في التصنيع، ومثلها، مواد زراعية وأغذية وحيوانات حية، ما لا يمكن حسابه ميزة تنافسية حقيقية.

● إنّ الأداء السلبي للتجارة، بنيوي، ويرتبط بعوائق داخلية في قطاع التصدير، تحدّد من قدرته في تحسين أداء التجارة، ودعم النمو الاقتصادي، وذلك بسبب التأثير السلبي له في إجمالي الناتج المحلي.

● يُلاحظ قصور الإنتاج المحلي عن تلبية الطلب الداخلي، وبالتالي ضعف مؤشر الاكتفاء الذاتي، نظراً للاعتماد على المستوردات لتلبية أكثر من ربع الطلب المحلي.

يضاف إلى ذلك نقاط خلل أخرى، على أساس متابعة واقع التجارة الخارجية، في سورية، خارج نطاق المؤشرات المعتمدة في البحث، يمكن إيجازها بغياب الشفافية في العملية التجارية، تحديداً في غياب بيانات دقيقة عن الصادرات والمستوردات، نظراً لعدم الإفصاح عن الأسعار الحقيقية للمستوردات والصادرات من قبل المستوردين والمصدرين للتهرب من الرسوم والضرائب وعدم الإفصاح عن حجوم أعمالهم الحقيقية، والتخوف من تعهدات قطع التصدير، وعودة تطبيقه في أي وقت، يساعدهم في ذلك وجود تغطية للعديد من مخالفاتهم في بعض الجهات الحكومية، رغم وضوح آلية الاستيراد والتصدير، تحديداً لدى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، إضافة إلى تدنّي في مستوى الخدمات اللوجستية، والفساد الموجود في بعض مفاصل العمل الجمركي.

يقترح البحث العمل على اتجاهين متوازيين، لمعالجة الخلل في قطاع التجارة الخارجية والانتقال به إلى قطاع مسهم بشكل رئيس في النمو الاقتصادي، والحدّ من الفقر، هما:

1. تعزيز قطاع التصدير، كما هو محدد في الاستراتيجية الوطنية للتصدير، التي أقرتها الحكومة السورية في شهر آذار 2018.

اقترحت الخطة الوطنية للتصدير مجموعة من الحلول المهمة لمعالجة مشكلات التصدير بشكل جذري، يستلزم خطة عمل على المدى القصير والطويل، وذلك على الشكل الآتي (بإيجاز مع الحفاظ على المعنى الدقيق):

- تحديد الأدوار المطلوبة من الجهات المختلفة (وزارات الزراعة والصناعة والاقتصاد والتجارة الداخلية وحماية المستهلك، إضافة للمصرف المركزي) بشكل واضح ومكتوب،



بغية دعم تشجيع الصادرات وتأمين التسهيلات المصرفية اللازمة لإتمام دورة الإنتاج التشغيلية، والترويج للصادرات السورية في الخارج.

- تسهيل نفاذ المنتجات السورية إلى الأسواق الخارجية عن طريق الخطط التسويقية والترويجية.
- تعزيز كفاءة الخدمات اللوجستية³⁸.
- ضمان كفاية الأنظمة والسياسات والأطر لدعم جودة المنتج السوري.
- تطوير برامج دعم وتمويل التصدير.
- إنجاز تحول تدريجي في هيكل الصادرات ينتقل من الأنشطة القائمة على استخدام الموارد الطبيعية إلى التكنولوجيا المتوسط، وأخيراً إلى صادرات عالية التكنولوجيا.
- تشجيع إقامة شركات متخصصة بتصدير المنتجات بهدف الاستفادة من وفورات الحجم، تحديداً تلك المتخصصة بتصدير المنتجات الزراعية.
- دراسة آلية سير العملية التصديرية المعمول بها حالياً، وتحديد مواطن الضعف الموجودة لا سيما ما يتعلق بتدفق الوثائق والمراحل الزمنية لإنجاز المعاملات والكشف على البضاعة وإخراجها؛ وذلك بهدف وضع مخطط سير عملية تصديرية تلتزم به كافة الجهات المعنية، وهنا اقترحت وزارة الاقتصاد إنشاء نافذة واحدة، إلكترونية، للتصدير³⁹.

2. اعتماد التجارة القائمة على سلسلة العرض (Supply-Chain Trade) في سورية كمدخل موازٍ لتعزيز التصدير، وصولاً إلى تمكين التخصص الرأسي، بإحلال ذكي لبعض المستوردات، من أجل تحسين ظروف التجارة الخارجية، وتفعيل دورها الداعم للنمو الاقتصادي.

³⁸ يتم تعزيز كفاءة الخدمات اللوجستية عبر خطط لتفعيل خطوط النقل /بري - بحري - جوي/ والعمل على إيجاد خطوط نقل بحرية منتظمة مع الدول المستهدفة، ورغد المرافق الوطنية بكافة المستلزمات الضرورية تحديداً المتطورة منها، وتطوير الإمكانيات المتاحة فيما لتقوم بتقديم الخدمات اللازمة لدعم العملية التصديرية. وتخفيض البدلات المرفئية على السلع المصدرة... إلخ.

³⁹ "الاستراتيجية الوطنية للتصدير: الواقع-الرؤيا-الأهداف-المشكلات-الحلول"، النسخة النهائية المقررة في مجلس الوزراء في آذار 2018، نسخة ورقية مصدرها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ص 20-23-24-25-26-27.



إن التجارة القائمة على سلسلة العرض تتيح للبلدان فرصة استغلال مزاياها التنافسية دون الاضطرار إلى تطوير صناعاتها المتكاملة رأسياً التي توفر للمنتجين السلع النهائية من المدخلات الوسيطة التي يحتاجون إليها... وتتيح فرصاً جديدة للبلدان منخفضة الدخل لكي تصبح جزءاً من "المصنع العالمي"، ويتطلب تيسير تلك التجارة تدابير تتجاوز خفض تكاليف التجارة العالمية⁴⁰.

وفي الحالة السورية، يتبنى البحث ما جاء في «وجهة نظر» التي نشرها مركز دمشق للأبحاث والدراسات (مداد) بعنوان "تمكين التجارة الرأسية في سورية: تجربة تجميع السيارات نموذجاً"⁴¹، إذ استشهد الباحث بدراسة للمنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع Bain & Company والبنك الدولي حول تمكين التجارة بينت أن العامل الرئيس الذي يحدد قدرة الدولة على الإسهام في سلسلة العرض هو كفاءة تسهيلات التجارة والخدمات اللوجستية، مبيّنة أن تحسين مؤشرات الأداء اللوجستي بنسبة معينة بين بلدين؛ يخفّض التكاليف التجارية أكثر بعشر مرات من تخفيض الرسوم الجمركية بالنسبة نفسها.

كما أنه أثناء تحليل البيانات الكمية، وصلت الدراسة إلى أن تحسين مستوى الإدارة الحدودية وخدمات البنية التحتية للاتصالات والنقل؛ يؤدي إلى زيادة الناتج الإجمالي المحلي بمعدل ست مرات أكثر مما قد تحققه إزالة كافة الرسوم الجمركية على المستوردات.

حدّدت الدراسة تسعة عناصر تعوق سلسلة العرض، موزعة على أربع مجموعات، إذ تضم المجموعة الأولى (الوصول إلى السوق) العائق المرتبط بالوصول إلى السوق الداخلية والخارجية الذي يضم اعتماد نظام الحصص في التجارة الخارجية ورسوم الاستيراد والضرائب، غير الرسوم الجمركية، إضافة إلى المتطلبات المحلية وقواعد المنشأ وبعض المعايير وإجازات الاستيراد والتصدير.

تضم المجموعة الثانية (الإدارة الحدودية) ثلاثة عوائق، يرتبط الأول بكفاءة الإدارة الجمركية، لجهة سرعة وسهولة الإجراءات، ونوعية ونطاق الخدمات التي تقدمها السلطات

⁴⁰ برنارد هوكمان، "إضافة القيمة"، مجلة تمويل وتنمية التي يصدرها صندوق النقد الدولي، عدد كانون الأول/ديسمبر

2013. <https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2013/12/pdf/hoekman.pdf>

⁴¹ "تمكين التجارة الرأسية في سورية: تجربة تجميع السيارات نموذجاً"، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 25

نيسان/أبريل 2018. <https://goo.gl/HRnFDv>



الجمركية، ويرتبط الثاني بكفاءة إجراءات الاستيراد والتصدير، والثالث بشفافية الإدارة الحدودية، لجهة الفساد، إذ إن الرشوة المدفوعة لتسهيل الإجراءات تضيف تكاليف مباشرة على التجارة، إذ يتم تأخير الإجراءات في حال عدم دفع الرشوة. تضم المجموعة الثالثة (البنية التحتية للنقل والاتصالات) ثلاثة عوائق أيضاً، يرتبط الأول بمدى يسر ونوعية البنية التحتية للنقل، والثاني بمدى توافر ونوعية خدمات النقل، في حين يرتبط الثالث بتوافر واستخدام المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، مثل التعقب وتحصيل الرسوم إلكترونياً... إلخ.

خصصت المجموعة الرابعة لبيئة الأعمال، إذ تضمنت عائقين، يرتبط الأول بالبيئة التشريعية، بما فيها سياسة الاستثمار وقوانين التوظيف تحديداً للعمال الأجانب، وقضايا تشريعية أخرى تؤثر في التجارة وتمويلها، بينما يرتبط العائق الأخير بالسلامة والأمن لجهة معدلات الجريمة والسرقات التي تضيف تكاليف على التجارة... إلخ.

في المحصلة، تؤثر تلك العوائق بشكل مباشر في الأعمال التجارية بوساطة زيادة تكاليف التشغيل والنفقات الرأسمالية، وتفاقم من التأخير الذي تواجهه الأعمال، كما تقلص من حجم النشاط التجاري، وتزيد المخاطر.

بناءً على ذلك، فإنَّ تعظيم العوائد المتوقعة من اعتماد نهج التجارة القائمة على سلسلة العرض وتمكين فرص تطور التجارة الرأسمالية في البلد؛ يقتضيان تركيز الجهود على التعامل مع تلك العوائق لإزالتها، علماً أنَّ الدارسة خلصت إلى أن تقليص عوائق سلسلة العرض قد تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي نحو 5 بالمئة وزيادة التجارة بنحو 15 بالمئة.

وعليه فإن المطلوب لتفعيل التجارة القائمة على سلسلة العرض، إلى جانب دعم التصدير، تتضمن ما يأتي (ورد بعضها في «وجهة النظر» المذكورة آنفاً، مع بعض الإضافات):

- دراسة جدوى دقيقة للصناعات المحتملة التي يمكن الدخول عن طريقها إلى سلسلة العرض العالمية، مثل: الهواتف الذكية، والمكننة الصناعية، والأجهزة الطبية، وغيرها، ودراسة الميزات التنافسية بهدف رفع مستوى التصنيع في هيكل الصادرات.
- دراسة التشريعات والأنظمة والقرارات المتعلقة بالاستثمار والتجارة والصناعة والتمويل والضرائب والتأمين، بغية ضمان توافقيتها مع نهج التجارة القائمة على سلسلة العرض والتجارة الرأسمالية.



- إحداث مكتب في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية متخصص في التجارة القائمة على سلسلة العرض والتجارة الرأسية، بحيث يتولى أمور الدراسات المتعلقة بها، وتحديد العوائق أمام سلسلة العرض، وتحديد متطلبات إزالتها، كما يتابع عمليات التنسيق مع الجهات المشتركة، بين القطاعين، العام والخاص، لضمان عدم التضارب في المصالح، وسير العملية في الاتجاه المخطط له.
- تركيز جهود الدبلوماسية الاقتصادية، بالتعاون بين وزارتي الخارجية والاقتصاد، على تعزيز فرص التوسع في سلسلة العرض، مع الدول الصديقة والتكتلات مثل (BRICS)، والاستفادة من تجارب الدول الصديقة في مجال التخصص الرأسي، وخاصة الصين.
- توسيع الاستراتيجية الوطنية للتصدير، لتصبح استراتيجية وطنية للتجارة، بحيث تلحظ أهمية العمل باتجاه تمكين التجارة القائمة على سلسلة العرض والتخصص الرأسي، بالترافق مع تفعيل الصناعات التصديرية وإصلاح الخلل في قطاع التصدير، بحسابه قاطرة رئيسة للنمو.
- التركيز على خيارات تحسين مؤشرات الأداء اللوجستي، بدلاً من خفض الرسوم الجمركية فقط، والعمل على تخفيض تكاليف التجارة المباشرة وغير المباشرة، وتقليل المخاطر، وتحسين شبكة النقل والبنية التحتية والاتصالات.
- التركيز على العوائق التي تؤثر سلباً في سلسلة العرض، للحدّ منها، وإزالتها، وفق مخطط جدي، حاسم، تحديداً في ما يتعلق بكفاءة وشفافية الإدارة الحدودية والفساد في الجمارك، وتسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير، وإلغاء ترشيد الاستيراد الذي فتح التهريب على مصراعيه، وإعادة النظر بإجازات الاستيراد، وسياسات القطع الأجنبي في ما يتعلق بالتصدير على المدى الطويل، وغيرها من الإجراءات التي تسهّل التجارة بالاتجاهين، مع ضمان منافسة عادلة بين الأطراف المشاركة في سلسلة العرض، وعدم حدوث احتكار، والعمل على إشراك المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سلسلة العرض والتجارة الرأسية.



الخاتمة

إن تمكين التجارة الخارجية السورية، بوساطة دعم الصناعات التصديرية، وتشجيع التجارة القائمة على سلسلة العرض والتخصص الرأسي متضمنة فرص الإحلال الذكي (الانتقائي) للواردات؛ يشكلان فرصة مهمة لتعزيز أسس ومعدلات التنمية الاقتصادية في سورية، وتشكيل قناة فعّالة لدعم النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل والحدّ من الفقر، وتطوير بيئة التجارة الخارجية، التي تفرض على القطاعات الاقتصادية تطوير نفسها، وتغيير العقلية السائدة من البحث عن أسواق لما تنتجه، إلى إنتاج ما تطلبه الأسواق، لمصلحة التخطيط العلمي والواقعي للإنتاج، وفق معايير الجودة المطلوبة في الأسواق الخارجية، بكافة حلقاتها وشروطها.

إن موضوع التجارة الخارجية يحتاج إلى مزيد من التحليل، الأفقي والرأسي، للوقوف بدقة أكبر على ملامح هذا القطاع، وعلاقته بالنمو الاقتصادي في سورية، تحديداً التوسع في دراسة قطاع المستوردات، الأمر الذي لم يتسنّ لنا التوسع فيه ضمن البحث.



الملاحق

• الجداول

الملحق (1): قيم ونسب الصادرات والواردات وإجمالي التجارة ضمن القطاعات الرئيسية، 2002

التجارة ضمن القطاع إلى الإجمالي	المستوردات إلى الإجمالي	الصادرات إلى الإجمالي	إجمالي التجارة ألف ل.س	المستوردات ألف ل.س	الصادرات ألف ل.س	2002
%13.68	%10.95	%17.26	78,766,297	35,788,468	42,977,829	أغذية وحيوانات حية
%0.38	%0.54	%0.17	2,171,870	1,748,299	423,571	المشروبات والتبغ
%4.55	%3.75	%5.60	26,180,110	12,244,540	13,935,570	مواد خام باستثناء الوقود
%40.23	%2.34	%89.96	231,657,426	7,646,483	224,010,943	الوقود المعدني ومواد التشحيم
%0.51	%0.65	%0.34	2,948,736	2,110,249	838,487	زيت ودهون وشموع
%6.85	%10.95	%1.47	39,460,406	35,795,324	3,665,082	مواد كيميائية ومنتجات متصلة
%14.25	%20.84	%5.61	82,065,566	68,089,814	13,975,752	سلع مصنوعة أساساً حسب المادة
%11.74	%20.06	%0.82	67,594,189	65,555,374	2,038,815	المكينات ومعدات النقل
%3.50	%1.87	%5.64	20,151,496	6,098,199	14,053,297	مصنوعات أخرى

الملحق (2): قيم ونسب الصادرات والواردات وإجمالي التجارة ضمن القطاعات الرئيسية، 2003

التجارة ضمن القطاع إلى الإجمالي	المستوردات إلى الإجمالي	الصادرات إلى الإجمالي	إجمالي التجارة ألف ل.س	المستوردات ألف ل.س	الصادرات ألف ل.س	2003
%12.24	%11.30	%13.47	70,463,082	36,921,717	33,541,365	أغذية وحيوانات حية
%0.48	%0.59	%0.34	2,768,239	1,912,947	855,292	المشروبات والتبغ
%4.32	%4.49	%4.10	24,885,209	14,676,113	10,209,096	مواد خام باستثناء الوقود
%34.34	%2.63	%75.94	197,701,083	8,609,051	189,092,032	الوقود المعدني ومواد التشحيم
%1.00	%0.94	%1.09	5,784,226	3,063,911	2,720,315	زيت ودهون وشموع
%6.59	%10.82	%1.03	37,919,224	35,366,822	2,552,402	مواد كيميائية ومنتجات متصلة



%14.30	%20.66	%5.96	82,336,607	67,502,117	14,834,490	سلع مصنوعة أساساً حسب المادة
%11.09	%19.02	%0.69	63,854,198	62,140,021	1,714,177	المكينات ومعدات النقل
%2.72	%1.89	%3.82	15,684,040	6,170,419	9,513,621	مصنوعات أخرى

الملحق (3): قيم ونسب الصادرات والواردات وإجمالي التجارة ضمن القطاعات الرئيسية، 2004

التجارة ضمن القطاع إلى الإجمالي	المستوردات إلى الإجمالي	الصادرات إلى الإجمالي	إجمالي التجارة ألف ل.س	المستوردات ألف ل.س	الصادرات ألف ل.س	2004
%13.61	%14.02	%13.08	78,381,566	45,815,974	32,565,592	أغذية وحيوانات حية
%0.99	%0.92	%1.08	5,694,611	3,008,920	2,685,691	المشروبات والتبغ
%5.35	%5.81	%4.74	30,785,549	18,973,894	11,811,655	مواد خام باستثناء الوقود
%33.45	%7.41	%67.62	192,599,248	24,218,820	168,380,428	الوقود المعدني ومواد التشحيم
%0.90	%1.02	%0.75	5,210,130	3,332,586	1,877,544	زيوت ودهون وشموع
%9.21	%14.99	%1.62	53,024,867	49,000,330	4,024,537	مواد كيميائية ومنتجات متصلة
%18.47	%27.49	%6.63	106,342,882	89,840,909	16,501,973	سلع مصنوعة أساساً حسب المادة
%14.95	%25.53	%1.06	86,076,685	83,437,367	2,639,318	المكينات ومعدات النقل
%3.07	%2.80	%3.42	17,683,263	9,155,819	8,527,444	مصنوعات أخرى

الملحق (4): قيم ونسب الصادرات والواردات وإجمالي التجارة ضمن القطاعات الرئيسية، 2005

التجارة ضمن القطاع إلى الإجمالي	المستوردات إلى الإجمالي	الصادرات إلى الإجمالي	إجمالي التجارة ألف ل.س	المستوردات ألف ل.س	الصادرات ألف ل.س	2005
%10.97	%11.35	%10.37	86,607,814	54,708,972	31,898,842	أغذية وحيوانات حية
%0.74	%0.57	%1.01	5,842,521	2,746,904	3,095,617	المشروبات والتبغ
%4.56	%4.61	%4.47	35,990,416	22,236,080	13,754,336	مواد خام باستثناء الوقود
%42.48	%25.66	%68.81	335,425,275	123,649,940	211,775,335	الوقود المعدني ومواد التشحيم

1.11%	0.79%	1.63%	8,789,201	3,788,151	5,001,050	زيت ودهون وشموع
8.66%	12.26%	3.02%	68,348,634	59,060,705	9,287,929	مواد كيميائية ومنتجات متصلة
15.81%	22.16%	5.89%	124,886,561	106,775,307	18,111,254	سلع مصنوعة أساساً حسب المادة
13.09%	20.67%	1.23%	103,378,029	99,593,387	3,784,642	المكينات ومعدات النقل
2.58%	1.94%	3.59%	20,406,719	9,366,283	11,040,436	مصنوعات أخرى

الملحق (5): قيم ونسب الصادرات والواردات وإجمالي التجارة ضمن القطاعات الرئيسية، 2006

التجارة ضمن القطاع إلى إجمالي	المستوردات إلى إجمالي	الصادرات إلى إجمالي	إجمالي التجارة ألف ل.س	المستوردات ألف ل.س	الصادرات ألف ل.س	2006
20.43%	10.85%	16.06%	132,326,048	56,855,852	75,470,196	أغذية وحيوانات حية
1.21%	0.90%	0.67%	7,860,008	4,694,363	3,165,645	المشروبات والتبغ
5.65%	4.08%	3.25%	36,632,327	21,375,974	15,256,353	مواد خام باستثناء الوقود
53.67%	27.47%	43.35%	347,682,781	143,926,288	203,756,493	الوقود المعدني ومواد التشحيم
1.99%	0.72%	1.94%	12,874,075	3,754,177	9,119,898	زيت ودهون وشموع
13.03%	11.39%	5.27%	84,441,638	59,676,764	24,764,874	مواد كيميائية ومنتجات متصلة
25.92%	21.31%	11.96%	167,886,200	111,669,291	56,216,909	سلع مصنوعة أساساً حسب المادة
21.08%	21.51%	5.08%	136,546,164	112,685,223	23,860,941	المكينات ومعدات النقل
10.45%	1.77%	12.43%	67,672,581	9,271,830	58,400,751	مصنوعات أخرى

الملحق (6): قيم ونسب الصادرات والواردات وإجمالي التجارة ضمن القطاعات الرئيسية، 2007

التجارة ضمن القطاع إلى إجمالي	المستوردات إلى إجمالي	الصادرات إلى إجمالي	إجمالي التجارة ألف ل.س	المستوردات ألف ل.س	الصادرات ألف ل.س	2007
%13.28	%10.05	%17.43	161,881,269	68,802,052	93,079,217	أغذية وحيوانات حية
%0.88	%0.83	%0.94	10,690,909	5,650,565	5,040,344	المشروبات والتبغ
%2.87	%3.75	%1.74	34,990,509	25,695,748	9,294,761	مواد خام باستثناء الوقود
%36.53	%32.97	%41.11	445,207,071	225,665,845	219,541,226	الوقود المعدني ومواد التشحيم
%1.56	%0.78	%2.55	18,964,700	5,369,702	13,594,998	زيوت ودهون وشموع
%8.79	%11.45	%5.38	107,122,636	78,367,606	28,755,030	مواد كيميائية ومنتجات متصلة
%17.91	%21.61	%13.17	218,269,502	147,948,501	70,321,001	سلع مصنوعة أساساً حسب المادة
%11.88	%17.21	%5.04	144,775,843	117,840,125	26,935,718	المكينات ومعدات النقل
%6.29	%1.35	%12.63	76,687,445	9,216,375	67,471,070	مصنوعات أخرى

الملحق (7): قيم ونسب الصادرات والواردات وإجمالي التجارة ضمن القطاعات الرئيسية، 2008

التجارة ضمن القطاع إلى إجمالي	المستوردات إلى إجمالي	الصادرات إلى إجمالي	إجمالي التجارة ألف ل.س	المستوردات ألف ل.س	الصادرات ألف ل.س	2009
%19.81	%17.13	%24.08	230,315,746	122,366,067	107,949,679	أغذية وحيوانات حية
%1.78	%1.50	%2.23	20,692,996	10,697,251	9,995,745	المشروبات والتبغ
%4.96	%6.18	%3.01	57,672,645	44,172,936	13,499,709	مواد خام باستثناء الوقود
%22.46	%12.82	%37.82	261,120,749	91,543,778	169,576,971	الوقود المعدني ومواد التشحيم
%1.25	%1.41	%1.00	14,562,020	10,096,890	4,465,130	زيوت ودهون وشموع
%11.24	%13.85	%7.09	130,711,019	98,914,836	31,796,183	مواد كيميائية ومنتجات متصلة
%22.31	%28.64	%12.24	259,403,299	204,515,457	54,887,842	سلع مصنوعة أساساً حسب المادة



11.88%	16.79%	4.06%	138,098,021	119,881,689	18,216,332	المكينات ومعدات النقل
4.30%	1.68%	8.46%	49,952,744	12,010,074	37,942,670	مصنوعات أخرى

الملحق (8): قيم ونسب الصادرات والواردات وإجمالي التجارة ضمن القطاعات الرئيسية، 2010

التجارة ضمن القطاع إلى إجمالي	المستوردات إلى إجمالي	الصادرات إلى إجمالي	إجمالي التجارة ألف ل.س	المستوردات ألف ل.س	الصادرات ألف ل.س	2010
17.20%	16.07%	18.96%	230,038,699	130,512,606	99,526,093	أغذية وحيوانات حية
1.72%	2.19%	1.01%	23,054,475	17,753,575	5,300,901	المشروبات والتبغ
4.32%	4.63%	3.83%	57,721,759	37,632,706	20,089,053	مواد خام باستثناء الوقود
31.52%	19.65%	49.89%	421,542,254	159,609,728	261,932,527	الوقود المعدني ومواد التشحيم
0.95%	1.03%	0.82%	12,673,368	8,356,166	4,317,202	زيوت ودهون وشموع
10.35%	13.04%	6.19%	138,435,838	105,918,015	32,517,823	مواد كيميائية ومنتجات متصلة
16.69%	20.99%	10.04%	223,213,787	170,490,027	52,723,760	سلع مصنوعة أساساً حسب المادة
13.35%	20.59%	2.15%	178,498,715	167,211,101	11,287,614	المكينات ومعدات النقل
3.89%	1.81%	7.12%	52,060,903	14,692,618	37,368,285	مصنوعات أخرى

الملحق (9): قيم ونسب الصادرات والواردات وإجمالي التجارة ضمن القطاعات الرئيسية، 2011

التجارة ضمن القطاع إلى إجمالي	المستوردات إلى إجمالي	الصادرات إلى إجمالي	إجمالي التجارة ألف ل.س	المستوردات ألف ل.س	الصادرات ألف ل.س	2011
15.24%	14.90%	15.93%	219,744,037	143,731,385	76,012,652	أغذية وحيوانات حية
1.13%	1.63%	0.13%	16,361,979	15,726,175	635,804	المشروبات والتبغ
3.73%	3.76%	3.69%	53,860,001	36,238,491	17,621,511	مواد خام باستثناء الوقود
29.83%	19.39%	50.95%	430,176,357	187,068,864	243,107,493	الوقود المعدني ومواد التشحيم
1.47%	1.73%	0.93%	21,162,762	16,702,847	4,459,915	زيوت ودهون وشموع



%11.19	12.93%	%7.67	161,353,701	124,782,401	36,571,300	مواد كيميائية ومنتجات متصلة
%18.58	%22.98	%9.68	267,952,294	221,776,268	46,176,026	سلع مصنوعة أساساً حسب المادة
%14.68	%21.13	%1.63	211,688,674	203,900,902	7,787,772	المكينات ومعدات النقل
%4.14	%1.55	%9.38	59,735,417	15,000,976	44,734,441	مصنوعات أخرى

الملحق (10): قيم ونسب الصادرات والواردات وإجمالي التجارة ضمن القطاعات الرئيسية، 2012

التجارة ضمن القطاع إلى الإجمالي	المستوردات إلى الإجمالي	الصادرات إلى الإجمالي	إجمالي التجارة ألف ل.س	المستوردات ألف ل.س	الصادرات ألف ل.س	2012
%19.47	%17.45	%27.64	192,870,181	138,579,990	54,290,191	أغذية وحيوانات حية
%0.65	%0.79	%0.06	6,421,939	6,309,242	112,696	المشروبات والتبغ
%3.73	%3.06	%6.44	36,971,499	24,319,388	12,652,111	مواد خام باستثناء الوقود
%37.23	%41.07	%21.71	368,815,453	326,175,007	42,640,445	الوقود المعدني ومواد التشحيم
%1.74	%1.86	%1.28	17,247,317	14,739,495	2,507,822	زيت ودهون وشموع
%10.95	%11.52	%8.64	108,478,003	91,510,345	16,967,658	مواد كيميائية ومنتجات متصلة
%14.92	%14.18	%17.89	147,769,495	112,628,529	35,140,965	سلع مصنوعة أساساً حسب المادة
%8.30	%9.20	%4.64	82,219,547	73,099,146	9,120,401	المكينات ومعدات النقل
%3.02	%0.87	%11.72	29,936,117	6,916,074	23,020,042	مصنوعات أخرى

الملحق (11): قيم ونسب الصادرات والواردات وإجمالي التجارة ضمن القطاعات الرئيسية، 2013

التجارة ضمن القطاع إلى الإجمالي	المستوردات إلى الإجمالي	الصادرات إلى الإجمالي	إجمالي التجارة ألف ل.س	المستوردات ألف ل.س	الصادرات ألف ل.س	2013
%27.39	%26.02	%34.77	306,695,820	245,878,155	60,817,665	أغذية وحيوانات حية
%0.76	%0.89	%0.07	8,559,577	8,440,757	118,821	المشروبات والتبغ
%4.90	%2.10	%20.04	54,917,623	19,855,027	35,062,596	مواد خام باستثناء الوقود

%40.49	%46.96	%5.58	453,480,126	443,719,771	9,760,356	الوقود المعدني ومواد التشحيم
%2.08	%1.94	%2.80	23,282,191	18,376,203	4,905,988	زيوت ودهون وشموع
%8.82	%8.83	%8.80	98,813,308	83,412,507	15,400,801	مواد كيميائية ومنتجات متصلة
%9.58	%8.25	%16.78	107,327,486	77,965,286	29,362,200	سلع مصنوعة أساساً حسب المادة
%4.06	%4.06	%4.05	45,423,558	38,338,447	7,085,110	المكينات ومعدات النقل
%1.91	%0.95	%7.10	21,360,015	8,940,082	12,419,934	مصنوعات أخرى

الملحق (12): قيم ونسب الصادرات والواردات وإجمالي التجارة ضمن القطاعات الرئيسية، 2014

التجارة ضمن القطاع إلى الإجمالي	المستوردات إلى الإجمالي	الصادرات إلى الإجمالي	إجمالي التجارة ألف ل.س	المستوردات ألف ل.س	الصادرات ألف ل.س	2014
%26.46	%25.15	%38.14	460,074,444	393,023,658	67,050,786	أغذية وحيوانات حية
%0.74	%0.82	%0.04	12,921,138	12,849,168	71,970	المشروبات والتبغ
%4.65	%2.25	%25.97	80,797,212	35,149,292	45,647,920	مواد خام باستثناء الوقود
%35.34	%38.91	%3.65	614,463,576	608,049,981	6,413,595	الوقود المعدني ومواد التشحيم
%2.75	%2.70	%3.20	47,787,481	42,153,967	5,633,514	زيوت ودهون وشموع
%8.84	%8.53	%11.59	153,665,119	133,285,658	20,379,461	مواد كيميائية ومنتجات متصلة
%11.42	%11.75	%8.48	198,545,740	183,642,034	14,903,706	سلع مصنوعة أساساً حسب المادة
%7.77	%8.37	%2.40	135,098,797	130,881,392	4,217,405	المكينات ومعدات النقل
%2.03	%1.52	%6.53	35,286,914	23,810,424	11,476,490	مصنوعات أخرى



الملحق (13): قيم ونسب الصادرات والواردات وإجمالي التجارة ضمن القطاعات الرئيسية، 2015

التجارة ضمن القطاع إلى الإجمالي	المستوردات إلى الإجمالي	الصادرات إلى الإجمالي	إجمالي التجارة ألف ل.س	المستوردات ألف ل.س	الصادرات ألف ل.س	2015
%24.00	%21.57	%41.32	409,716,885	322,908,328	86,808,557	أغذية وحيوانات حية
%0.45	%0.51	%0.03	7,750,513	7,685,974	64,538	المشروبات والتبغ
%6.82	%4.23	%25.29	116,410,441	63,290,707	53,119,733	مواد خام باستثناء الوقود
%37.56	%42.19	%4.58	641,324,603	631,713,648	9,610,954	الوقود المعدني ومواد التشحيم
%2.58	%2.02	%6.52	44,016,960	30,317,301	13,699,659	زيوت ودهون وشموع
%10.12	%10.47	%7.57	172,706,906	156,811,741	15,895,165	مواد كيميائية ومنتجات متصلة
%9.44	%9.80	%6.89	161,227,282	146,757,464	14,469,819	سلع مصنوعة أساساً حسب المادة
%7.04	%7.84	%1.34	120,266,070	117,457,541	2,808,529	المكينات ومعدات النقل
%1.99	%1.36	%6.47	33,985,694	20,397,728	13,587,966	مصنوعات أخرى

الملحق (14): قيم ونسب الصادرات والواردات وإجمالي التجارة ضمن القطاعات الرئيسية، 2016

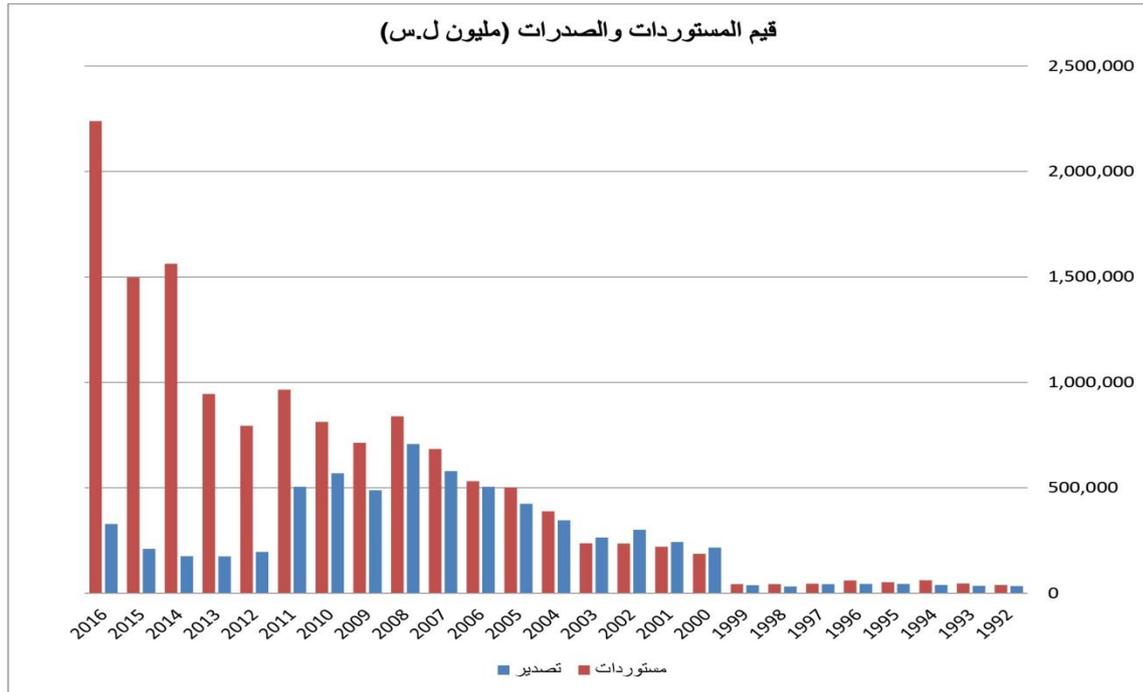
التجارة ضمن القطاع إلى الإجمالي	المستوردات إلى الإجمالي	الصادرات إلى الإجمالي	إجمالي التجارة ألف ل.س	المستوردات ألف ل.س	الصادرات ألف ل.س	2016
%0.22	%0.19	%0.44	570,392,514	424,658,645	145,733,869	أغذية وحيوانات حية
%0.01	%0.01	%0.00	12,723,866	12,132,396	591,471	المشروبات والتبغ
%0.05	%0.04	%0.06	118,028,919	96,944,113	21,084,806	مواد خام باستثناء الوقود
%0.36	%0.40	%0.04	914,930,167	902,480,850	12,449,317	الوقود المعدني ومواد التشحيم
%0.03	%0.01	%0.16	82,712,862	30,074,667	52,638,195	زيوت ودهون وشموع
%0.11	%0.11	%0.07	279,243,215	256,108,749	23,134,466	مواد كيميائية ومنتجات متصلة
%0.12	%0.12	%0.11	304,631,075	267,535,260	37,095,815	سلع مصنوعة أساساً حسب المادة



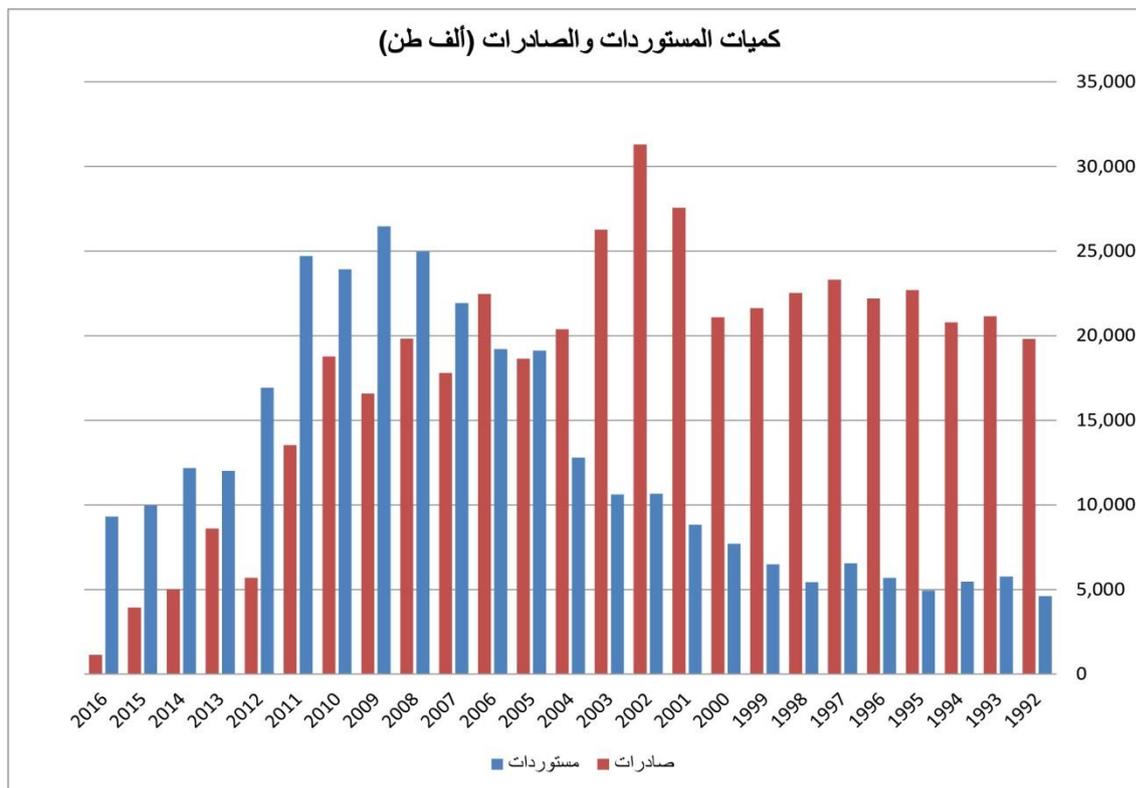
%0.08	%0.10	%0.01	216,180,961	213,228,742	2,952,220	المكينات ومعدات النقل
%0.03	%0.02	%0.10	68,147,678	35,308,929	32,838,749	مصنوعات أخرى

• الأشكال والمخططات البيانية

الشكل رقم (1): مقارنة قيم الصادرات والمستوردات، بالمليون ليرة، 2016-1992



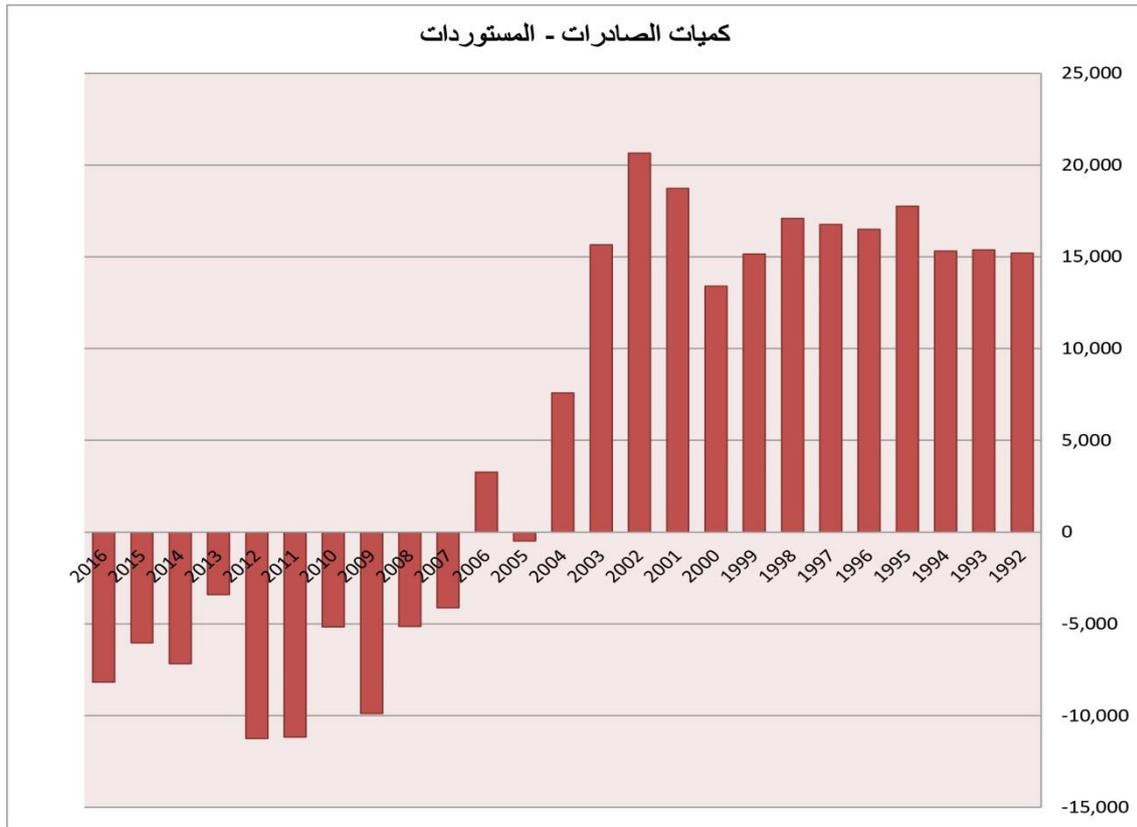
الشكل رقم (2): مقارنة كميات المستوردات والصادرات، بالألف طن، 2016-1992



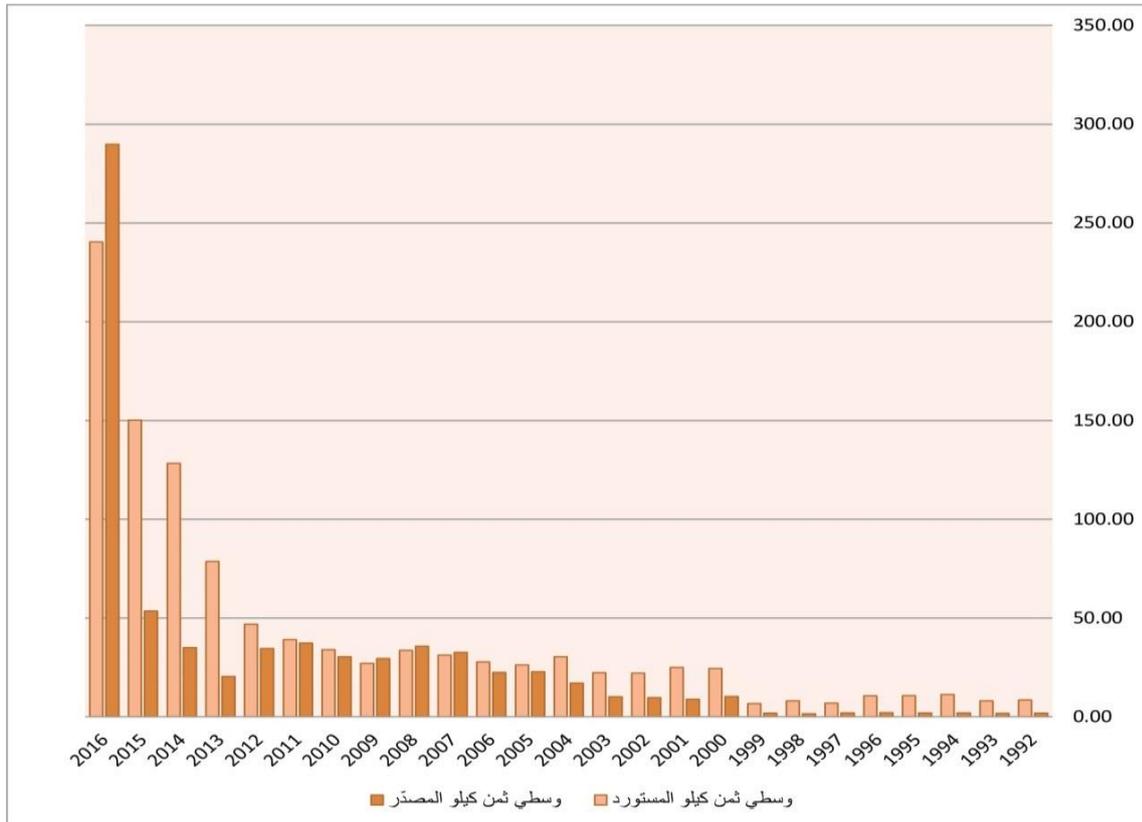
الشكل رقم (3): تطور قيم الميزان التجاري، بالمليون ليرة، 2016-1992



الشكل رقم (4): تطور كميات الصادرات مطروحاً منها كمية المستوردات، بالألف طن، 2016-1992

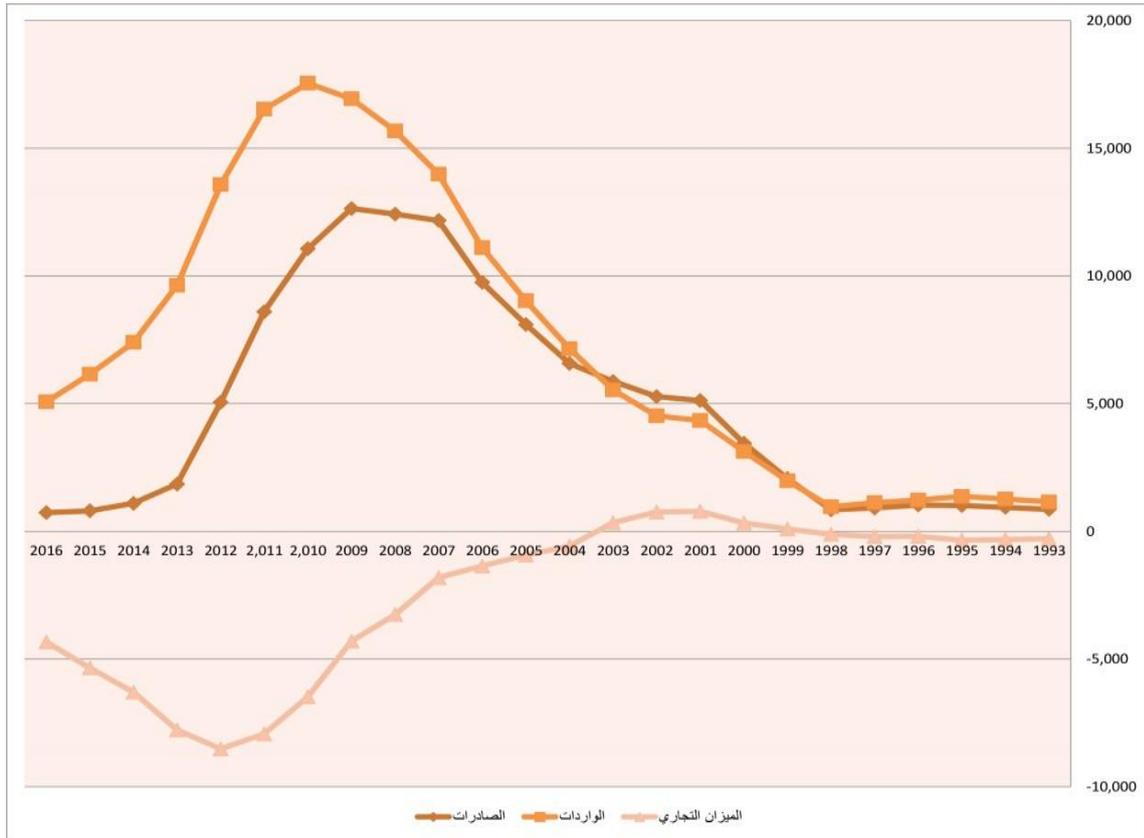


الشكل رقم (5): مقارنة وسطي ثمن كيلو المستورد مع المصدر، 2016-1992





الشكل رقم (6): تطور الميزان التجاري والمستوردات والصادرات، 2016-1992





المراجع

باللغة العربية

1. "الاستراتيجية الوطنية للتصدير: الواقع-الرؤيا-الأهداف-المشكلات-الحلول"، النسخة النهائية المقررة في مجلس الوزراء في آذار 2018، نسخة ورقية مصدرها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.
2. "تمكين التجارة الرأسية في سورية: تجربة تجميع السيارات نموذجاً"، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 25 نيسان/أبريل 2018. <https://goo.gl/HRnFDv>
3. بيانات المكتب المركزي للإحصاء.
4. الرفاعي، عبد الهادي، محمد عكروش، هناء يحيى سيد أحمد. "دراسة الآثار الاقتصادية المتبادلة بين قطاع التجارة الخارجية وقطاعات الاقتصاد الأخرى"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 27، العدد 2، 2005.
5. رهبان، عبد الرؤوف. "الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 29، العدد 4+3، عام 2013.
6. ملخص الخطة الخمسية العاشرة، الموقع الرسمي لمجلس الشعب السوري. http://www.parliament.gov.sy/SD08/msf/1431585058_.pdf
7. هوكمان، برنارد. "إضافة القيمة"، مجلة تمويل وتنمية التي يصدرها صندوق النقد الدولي، عدد كانون الأول/ديسمبر. <https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2013/12/pdf/hoekman.pdf>



باللغة الإنكليزية

الكتب

1. Mikic, Mia and John Gilbert. **Trade Statistics in Policymaking – A Handbook of Commonly Used Trade Indices and Indicators**. USA: Economic and Social Commission for Asian and the Pacific, United Nations Publication, 2009.
2. Miles, David and Andrew Scott. **Macroeconomics: understanding the wealth of nations**. 2nd edition, UK: Wiley, 2005.

المواقع الإلكترونية

1. "A Guide To Trade Data Analysis", *The World Bank's International Trade Department*, P 1.
http://siteresources.worldbank.org/INTRANETTRADE/Resources/Pubs/Guide_To_Trade_Data_Analysis.pdf
2. "A Practical Guide to Trade Policy Analysis", *UNCTAD/ World Trade Organization (WTO)*, 2012.
<https://vi.unctad.org/tpa/web/vol1/vol1home.html>
3. Birkeland, Tine Helene. "Trade theory and intra-industry trade; data from European trade 1970-2010", Master's Thesis in Economics, University of Oslo, Department of Economics, June 2012.
4. Busse, Matthias and Jens Königer. "Trade and Economic Growth: A Re-examination of the Empirical Evidenc", *Hamburg Institute of International Economics (HWWI)*, 2012.
http://www.hwwi.org/uploads/tx_wilpubdb/HWWI_Research_Paper-123_Trade-and-Growth.pdf



مداد

مركز دمشق للأبحاث والدراسات

Damascus Center For Research and Studies

سورية - دمشق - مزة فيلات غربية - خلف بناء الاتصالات - شارع تشيلي - بناء الحلاق 85

Damascus - syria

Tel: +963 116 114 776

Fax: +963 116 114 731

www.dcrs.sy

info@dcrs.sy